دولة فلسطين

سلطة جودة البيئة

استراتيجية البيئة القطاعية

2014-2016

كانون أول 2013

جدول المحتويات

قائمة الجداول ii

تمهيد وتقديم iv

شكر وتقدير v

1. **المقدمة والمنهجية** 1
2. **نبذة حول القطاع** 4
3. **رؤية القطاع** 7
4. **تحليل الواقع** 8
5. **الأولويات والأهداف الاستراتيجية** 16
6. **السياسات القطاعية** 19
7. **برامج القطاع** 22
8. **توزيع الموارد** 26
9. **المتابعة والتقييم** 32
10. **الملاحق** 35

ملحق أ: نموذج ملخص السياسات 36

ملحق ب: توزيع المسؤوليات 53

ملحق ج: ملخص تكاليف برامج الموازنة المختلفة 89

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول
1	الاهداف الاستراتيجية لقطاع البيئة للفترة التخطيطية 2014–2016
2	السياسات القطاعية مقابل الأهداف الاستراتيجية
3	بيانات الموازنة لسنة 2014 بالشيقل
4	برامج الموازنة والحصة المالية لكل برنامج (بالشيقل)
5	المشاريع التطويرية (المقترحة والجارية) مقابل كل برنامج والتكلفة المقدرة
6	المؤشرات مقابل الاهداف الاستراتيجية

فريق الاعداد:

م. زغلول سمحان (منسق وقائد الفريق)

م. ابراهيم القوقا

م. بهجت جبارين

أ. حسين مجاهد

م. سائد أبو طربوش

م. نضال أبو سيفين

أ. ياسر أبو شنب

تمهيد وتقديم

التزاماً بمسؤوليتنا الوطنية وتحقيقاً للمصلحة العامة في مجال القطاع البيئي في فلسطين وانسجاماً مع قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بتحديث الاستراتيجية القطاعية للبيئة أسوة ببقية القطاعات، فقد جاء اعداد هذه الاستراتيجية القطاعية كأداة هامة لحماية البيئة الفلسطينية من خلال رصدها الواقع البيئي وتحليله وتحديد جملة الاهداف والتدخلات والانشطة والمؤشرات اللازمة وذلك من خلال سلطة جودة البيئة وكادرها الذي تابع وانجز عملية التحديث مستلهماً كل المستجدات والمعطيات في الواقع الفلسطيني والمحيط.

ان سلطة جودة البيئة باعتبارها الجسم الحكومي الناظم لقطاع البيئة في فلسطين وتشكل مظلة للعمل الحكومي والاهلي لحماية البيئة وطبقاً لصلاحياتها المنوطة بها تطلق هذه الاستراتيجية للسنوات (2014-2016)، ويحدونا الامل ان تجد طريقها للتنفيذ من خلال تآزر جهود وأنشطة كافة المؤسسات والشركاء ذوي العلاقة بالبيئة لتحقيق الاهداف العليا الواردة في هذه الاستراتيجية والتي تصب في حماية مصادرنا الطبيعية والحد من استنزافها وتعزيز التنمية المستدامة وتوفير بيئة آمنة ونظيفة وخالية من التلوث في دولة فلسطين.

واننا اذ نتطلع الى كافة الشركاء والعاملين في القطاع البيئي بالاستئناس بهذه الاستراتيجية وما حددته من اولويات فإننا نؤكد إستعدادانا في سلطة جودة البيئة للعمل والشراكة سوياً تحت سقف هذه الاستراتيجية على طريق حماية بيئتنا ومواجهة الانتهاكات الخطيرة بحقها من جانب الاحتلال الاسرائيلي ولاسيما ان نظامنا البيئي بات هشاً ومستنزفاً جراء تلك الانتهاكات المستمرة والتي تخالف كافة القوانين والشرائع الدولية ذات العلاقة.

ومعاً وسوياً نحو بيئة خضراء ونظيفة وخالية من التلوث

جميل المطور

قائم بأعمال رئيس سلطة جودة البيئة

شكر وتقدير

تتقدم سلطة جودة البيئة بالشكر الجزيل لكل من ساهم في اعداد هذه الاستراتيجية من وزارات وهيئات ومنظمات أهلية وجامعات وخبراء ومختصين ومهمتمين، وتثمن لهم عاليا جهودهم واسهامهم المهم في اثراء هذه الوثيقة.

كما تود سلطة جودة البيئة أن تشكر كل من ساهم في ورش العمل والاجتماعات واللقاءات التي عقدت في سياق اعداد هذه الاستراتيجية من مؤسسات وأشخاص.

والشكر موصول بالتأكيد الى وزارة التخطيط والتنمية الادارية والى وزارة المالية على المساعدة والارشاد الذي قدموه في سياق اعداد هذه الاستراتيجية.

وختاما نشكر فريق العمل من سلطة جودة البيئة الذي عمل وبجهود ذاتية على تطوير واعداد هذه الاستراتيجية ووضعها في شكلها الحالي، وكذلك نشكر كل من ساهم في متابعة هذا العمل وانجاحه من كوادر وموظفي سلطة جودة البيئة الذين كان لهم الاثر الواضح في اعداد وتطوير هذه الاستراتيجية.

1. المقدمة والمنهجية

استراتيجية البيئة القطاعية هي واحدة من بين 23 استراتيجية قطاعية وعبر قطاعية عكفت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على اعدادها في سياق تطوير واعداد خطة التنمية الوطنية 2014–2016، حيث قامت وزارة التخطيط والتنمية الادارية على التنسيق والاشراف على اعداد هذه الاستراتيجيات وتقديم التوجيه اللازم في حين تقوم كل مؤسسة ذات علاقة بمتابعة اعداد وتطوير خطتها الاستراتيجية. سلطة جودة البيئة هي الجسم الرسمي لقيادة وتنسيق العمل البيئي في فلسطين وبالتالي هي التي قادت تحديث وتطوير استراتيجية البيئة القطاعية للفترة 2014–2016، حيث جاءت هذه الاستراتيجية امتدادا للاستراتيجية القطاعية السابقة والتي غطت الفترة التخطيطية 2011–2013.

جاء العمل على تطوير هذه الاستراتيجية بناء على الدليل الارشادي الذي أعدته وزارة التخطيط والتنمية الادارية والذي تم الاعتماد عليه في اعداد كل الاستراتيجيات القطاعية الأخرى، حيث كان هذا الدليل هو الاساس في المراحل التي مر بها اعداد تلك الاستراتيجية؛ المرحلة الأولى والتي كانت على شكل مراجعة للاستراتيجية القطاعية في الفترة التخطيطية السابقة، حيث وقفت تلك المراجعة في كل محطات تلك الاستراتيجية وحللت كل عناصرها بدءا بالاهداف الاستراتيجية ومرورا بالسياسات القطاعية والتدخلات والموارد المالية والادوار والمسؤوليات وانتهاء بالمتابعة والتقييم لتلك الاستراتيجية. من وحي تلك المراجعة تم استخلاص العبر والوقوف على أهم المشاكل والعقبات التي شابت اعداد وتنفيذ تلك الاستراتيجية من أجل العمل على تجاوزها في الاستراتيجة الحالية، وتم اقتراح كل التعديلات التي يجب أن تطرأ على الأهداف الاستراتيجية والسياسات القطاعية والتدخلات وغيرها. من جانب آخر تمت مراجعة ما أنجز حتى تاريخه في كل القطاع ومدى ترابطه مع الاستراتيجية القطاعية سواء تم تنفيذ ذلك من قبل مؤسسات القطاع العام أم الخاص أم منظمات المجتمع المدني.

المرحلة الثانية من العمل كانت تحديث الاستراتيجية وتطويرها مع الأخذ بالاعتبار كل النتائج التي برزت في المرحلة الأولى، حيث تمت اعادة صياغة الرؤية وتحديد الاهداف الاستراتيجية ومن ثم السياسات القطاعية التي من المفترض ان نفذت أن تنهض بالقطاع وتنقله نقلة نوعية وتتغلب على المشاكل والعقبات الموجودة فيه.

ما يميز هذه الاستراتيجية لهذه الفترة التخطيطية أنه تم ربطها مباشرة بالموازنة، هذه الموازنة شأنها شأن كل الموازنات يتم تطويرها وتخطيطها على أساس البرامج، وبالتالي فان البرامج هي المستوى الذي يلي السياسات القطاعية في الاستراتيجية على خلاف ما كان في

الاستراتيجية السابقة وهو التدخلات. حيث أن البرامج هذه هي التي تعكس ما يجب تنفيذه من أنشطة ومشاريع من أجل تحقيق تنفيذ السياسات بغية الوصول الى تحقيق الأهداف المنشودة على مستوى القطاع. وبالطبع في هذه البرامج تم الأخذ بالاعتبار ما يتعلق بدور كل المؤسسات الأخرى ذات العلاقة بقطاع البيئة انطلاقا من أن هناك تشارك بين مؤسسات القطاع المختلفة في تنفيذ السياسات كل ضمن برامجه التي حددها. لا شك أن هذه المسألة ليست بالسهلة الا أنها في النهاية لابد أن تتم من أجل امكان تنفيذ السياسات على مستوى القطاع واعطاء كل مؤسسة دورها المفترض في تطوير هذا القطاع الأمر الذي يجب أن يبنى عليه مفهوم المتابعة والتقييم والمساءلة لاحقا.

من أجل انجاح وانجاز العمل في هذا السياق تم تشكيل فريق وطني لتطوير وتحديث استراتيجية البيئة القطاعية كما هو الحال في باقي الاستراتيجيات، حيث ضم هذا الفريق ممثلين عن كل المؤسسات ذات العلاقة وكذلك من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ايمانا بأن هناك دورا لكل الجهات في تطوير هذا القطاع والتخطيط له من جانب، ومن جانب آخر في تنفيذ برامج ومشاريع وأنشطة تصب في النهاية في خدمة وتطوير هذا القطاع. الفريق الوطني لتوير الاستراتيجيات القطاعية وخطة التنمية الوطنية كان يضم رؤساء الفرق هذه وكان يجتمع بشكل دوري وعند الحاجة في وزارة التخطيط والتنمية الادارية من أجل مناقشة المستجدات والتوجيهات والمشاكل والصعوبات التي تواجه هذه العملية التخطيطية ومحاولة تذليلها. بموازاة هذه الفرق تم تشكيل فريق عمل داخل المؤسسة يضم في عضويته كافة الادارات والوحدات من أجل انجاز العمل اليومي المطلوب في تطوير وتحديث الاستراتيجية، وذلك من خلال الاجتماعات أو التواصل والاتصال بالمؤسسات الأخرى أو من خلال حضور اجتماعات ولقاءات ذات علاقة.

وزارة التخطيط والتنمية الادارية كانت على تواصل دائم مع الفريق الداخلي حيث كانت توفر ما يلزم من استشارات وتوجيهات وتوضيحات لضبط العمل وانجاز المطلوب. في كل مرحلة من المراحل التي مر بها تطوير وتحديث الاستراتيجية كانت وزارة التخطيط والتنمية الادارية تقدم التغذية الراجعة والملاحظات على ما يتم انجازه أولا بأول من أجل امكان تحسين الاداء وجودة المنتج النهائي.

لقد كان لمحاولة الدمج في العمل بين الاستراتيجة القطاعية واعداد الموازنة وابراز برامج الموازنة في الاستراتيجة تأثيرا واضحا في تبطيئ العمل وخلق حالة من عدم التأكد بل والتشتت لدى المؤسسات وذلك لعدم نضوج العلاقة بعد بين طريقة اعداد الاستراتيجية التي توجهها وزارة التخطيط والتنمية الادارية وطريقة اعداد الموازنة التي توجهها وزارة المالية، وكذلك لعدم السير بشكل متوازي في الاثنتين معا. من جانب آخر هناك تقدم يجب ان يكون

في واحدة عن الاخرى فمثلا قبل صياغة البرامج في الموازنة يجب أن تكون الاهداف والسياسات والبرامج واضحة ومثبتة في الاستراتيجة الأمر الذي لم يكن كذلك مما أربك العمل وعوق التقدم بالسرعة والكفاءة اللازمتين. من جانب آخر كان واضحا الاختلاف في طريقة التفكير والتخطيط بين فريق وزارة التخطيط والتنمية الادارية وفريق وزارة المالية الذي يتابع الموازنات رغم المحاولات والجهود التي كانت تبذل لتذليل ذلك.

2. نبذة حول القطاع

تعتبر المادة (33) من القانون الأساسي المعدل هي الأساس الدستوري لأي تشريع بيئي ناظم للإطار القانوني الذي ينظم الحقوق والواجبات في حماية البيئة، وبناء عليه جاء قانون البيئة رقم 7 لسنة 1999 الذي تعتبر فيه سلطة جودة البيئة هي المسؤولة عن قيادة تنسيق العمل في قطاع البيئة وعن صيانة البيئة وحمايتها ومتابعة تحقيق ما ورد في هذا القانون من أهداف كحماية البيئة من التلوث بكافة صوره وأشكاله، وحماية الصحة العامة والرفاه الاجتماعي، وادخال اسس حماية البيئة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع التنمية المستدامة للمصادر الطبيعية والحيوية بما يراعي حق الأجيال القادمة، والحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية المناطق ذات الحساسية البيئية وتحسين المناطق التي تتضرر من الناحية البيئية، وتشجيع جمع ونشر المعلومات البيئية وزيادة الوعي الجماهيري بمشاكل البيئة.

وحسبما جاء في قانون البيئة رقم 7 لسنة 1999 فان البيئة هي المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من هواء وماء وتربة، وما عليها من منشآت، والتفاعلات القائمة بينها. من هذا التعريف يتبين حجم هذا القطاع وعدد مجالات العمل والمواضيع التي يغطيها والعلاقات والتداخلات مع القطاعات الأخرى. حيث يمكن تقسيم البيئة الى عدة بيئات منها البيئة الأرضية والبيئة المائية والبيئة الهوائية وذلك حسب قانون البيئة. وبهذا فان هذا القطاع يغطي كل ما يتعلق بالنفايات الصلبة بانواعها والنفايات السائلة سواء المنزلية أو الصناعية وما يتعلق بهما من تشريعات وتعليمات وخطط ادارة ومعالجة وتخلص وتدوير واعادة استخدام، الى جانب ذلك يضم القطاع ما يتعلق بالمواد الخطرة والكيماوية والاسمدة والمبيدات. من جانب آخر يعتبر تلوث الهواء والانبعاثات الغازية الى الجو المحيط وشدة الضوضاء والاشعاعات المختلفة من حيث مراقبتها وضبطها والحد منها وتنظيم عملية الرقابة والتفتيش عليها ووضع التعليمات والمواصفات المناسبة لها أحد اهم المجالات والقضايا التي يغطيها هذا القطاع. من جانب آخر ان وضع المواصفات الخاصة بمياه الشرب وجودة مياه البحر وغيرها من المواصفات الأخرى ذات العلاقة تقع ضمن هذا القطاع. كما لابد وان نذكر البيئة البحرية وما تحويه من تنوع حيوي بحري وما تشكله من أهمية للبيئة الطبيعية والتوازن البيئي المنشود وحماية تلك البيئة من التلوث واغراق السفن وغير ذلك من المواضيع المهمة الأخرى التي تقع ضمن اطار هذا القطاع. اضافة الى ذلك تعتبر المحميات الطبيعية ومناطق التنوع الحيوي والمشهد الجمالي من أهم القضايا والمواضيع التي يشملها هذا القطاع نظرا لما تلعبه من دور هام في التوازن البيئي والأمن الغذائي وحماية عناصر البيئة المختلفة. من جانب آخر يعتبر تنظيم الصيد وحماية النباتات البرية ووضع قوائم خاصة بها لحمايتها وتطبيق القانون بهذا الخصوص من ضمن عناصر ومواضيع هذا القطاع الهامة. ومن الجدير بالذكر ان ما

يشغل بال العالم حاليا فيما يتعلق بتغير المناخ نتيجة لارتفاع درجات حرارة الارض من أهم القضايا الناشئة التي تقع ضمن هذا القطاع، خاصة وأن هذه الظاهرة تتسبب في مشاكل عديدة أخرى ذات علاقة بمصادر المياه المختلفة والغطاء النباتي والتنوع الحيوي والتصحر وتدهور جودة التربة والضغط على مصادر الطاقة وانعدام الأمن الغذائي وازدياد الكوارث الطبيعية لاسيما الجفاف والفيضانات وغيرها.

وباستعراض ادوار الفاعلين الرئيسين في قطاع البيئة نجد ان سلطة جودة البيئة وبهذه المسؤولية التي أعطاها القانون اياها تشترك مع مجموعة من الجهات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بحكم التداخل في القطاعات بين شركاء عدة سواء كان ذلك في وضع السياسات والأنظمة والاستراتيجيات والتعليمات والمواصفات أو في تنفيذها ومراقبة مدى تنفيذها. ولعل أهم تلك الجهات المجلس التشريعي ومجلس الوزراء وسلطة المياه ووزارة الصحة ووزارة الاقتصاد الوطني ووزارة النقل والمواصلات وزارة الزراعة ووزارة الحكم المحلي ووزارة شؤون المرأة ووزارة التربية والتعليم ووزارة السياحة والآثار ووزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة التخطيط والتنمية الادارية وسلطة الطاقة ومؤسسة المواصفات والمقاييس والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالإضافة إلى هيئات الحكم المحلي، ومؤسسات المجتمع المدني بما يضم من نقابات ومنظمات غير حكومية. ذلك الى جانب القطاع الخاص الذي يتمثل بمراكز الأبحاث والمؤسسات التعليمية والمصانع والشركات وشركات الاتصالات والبث الخلوي وشركات المقاولات ومرافق توزيع الكهرباء ومرافق إعادة التدوير ومعالجة النفايات الصلبة والمياه العادمة والبنوك والمستثمرين، حيث يعتبر القطاع الخاص لاعبا أساسيا وهاما في تنفذ السياسات البيئية وتمويلها، بسبب ما يقوم بتنفيذه من مشاريع لها تأثير مباشر على البيئة عبر دخوله إلى قطاع التدوير وإنتاج الطاقة البديله وما يمتلكه من مصانع ومشاريع تتأثر وتؤثر في البيئة وتعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على الموارد الطبيعية.

بالتأكيد لا يمكن أن ننسى مشاركة الجهات الخارجية الداعمة والممولة لهذا القطاع والمتمثلة في الدول المانحة وكذلك المنظمات الدولية الأخرى. وعلى سبيل المثال لا الحصر نورد بعض تلك الجهات كالسويد، وايطاليا، واليابان، واسبانيا، والاتحاد الأوروبي، والتعاون البلجيكي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبنك التنمية الألماني والبنك الدولي، وبنك التنمية الإسلامي، والأسكوا، وبرنامج أفق 2020، والآلية العالمية الذراع المالي لاتفاقية مكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – اليونيب، ومؤسسة التعاون الألماني وغيرها.

وبنظرة الى الأدوار والمسؤوليات للجهات الفاعلة في قطاع البيئة وخاصة الحكومية نجد هناك تشابك وتداخل واضح في الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات وفي بعض الأحيان يصعب تحديد الحدود الفاصلة لمهام ومسؤوليات كل من الجهات ذات العلاقة الأمر الذي ادى في كثير من الأحيان الى تنازع بين المؤسسات في المهام والمسؤوليات وخلق حالة من التنافس لا التكامل في تنفيذ المهام الموكلة لها مما يؤثر على الأداء العام وتحقيق الأهداف.

هذا كله ناتج عن عدم الوضوح في القوانين الناظمة من جهة وتداخل بعض تلك القوانين من جهة أخرى، إضافة إلى عدم اكتمال المنظومة التشريعية للقطاع البيئي بسبب حداثة التشريعات البيئية وعدم اكتمال صدور اللوائح التنفيذية لقانون البيئة والقوانين الأخرى ذات العلاقة، ولعل ذلك قد يبرز في العديد من القضايا كما هو الحال بتنازع الصلاحيات مع وزارة الحكم المحلي بخصوص النفايات الصلبة ومع وزارة الصحة بشأن النفايات الطبية والخطرة، وكذلك التصحر والمحميات الطبيعية مع وزارة الزراعة والمياه العادمة مع سلطة المياه وتحديد استعمال الأراضي مع وزارة الزراعة والحكم المحلي وسلطة الأراضي وغيرها من القضايا.

من جانب آخر فان التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني وبين القطاع الرسمي يعتبر ضعيفا إلى حد ما سواء على مستوى التخطيطي ورسم السياسات أو حتى في مجال تنفيذ المشاريع والأنشطة. وهذا بدوره يخلق حالة من عدم التكامل في العمل على المستوى الوطني ويخلق حالة من التنافس الأمر الذي قد يحرف الخطط والبرامج عن أهدافها، هذا بالإضافة إلى عدم وجود إطار موحد ينظم عمل مؤسسات المجتمع المدني ويضمن التكامل مع المؤسسات الرسمية.

ولعل تأرجح وتقلب وضع المؤسسة الرسمية (المؤسسة البيئية) من سلطة الى وزارة ثم الى سلطة ثم وزارة ثم سلطة يربك عمل المؤسسة ويجعل قطاع البيئة بعيدا عن دائرة صنع القرار في مجلس الوزراء وبالتالي يؤثر سلبا في مقدرة المؤسسة على المشاركة في صنع القرار ورسم السياسات العامة وإدراج السياسات المرتبطة بالبيئة على مستوى مجلس الوزراء ولا سيما زيادة المركز المالي للموسسة ومنح الصلاحيات والادوار والتكليف بالأعمال .

وتعتبر حماية البيئة من أهم القضايا على مستوى العالم ومن الأولويات على جداول أعمال الدول المتقدمة؛ في حين أن الاهتمام دون المطلوب في العالم العربي، أما في حالتنا الفلسطينية فلا يزال موضوع البيئة من المواضيع الهامشية جدا وليس من الاولويات الوطنية وتعتبر خيارا ترفيهيا وينظر إليه على أنه من الكماليات، حيث بلغت نسبة الإنفاق على البيئة 0.65% خلال العام 2012 من الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني[1].

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. الانفاق الحكومي على البيئة،نتائج اساسية 2011–2012. رام الله–فلسطين.

3. رؤية القطاع

البيئة الفلسطينية محمية ومصانة وآمنة ومدارة بما يحقق التنمية المستدامة في ظل السيادة الفلسطينية الكاملة.

4. تحليل الواقع

لا شك أن البيئة وحمايتها وأمنها هي من أهم القضايا التي تشغل بال العالم، وهي من ضمن الأولويات على جداول أعمال الدول والحكومات لاسيما الغربية. هذا الحال لم يتجلى في الاقليم العربي بالشكل المطلوب ولم تعطى حتى الان الأهمية اللازمة لهذا القطاع رغم المحاولات العديدة. أما في حالتنا الفلسطينية فلا يزال موضوع البيئة من المواضيع الغريبة الى حد ما وينظر اليه على أنه من الكماليات على اعتبار أن هناك ما هو أولى منه على سلم الأولويات الفلسطينية، فالحالة الفلسطينية مقارنة مع غيرها من الحالات في العالم ربما تستدعي ترتيب الأولويات بشكل مختلف. ولكن هذا لا يعفي الساسة وصناع القرار ومتخذيه من أن ينظروا الى البيئة بالمنظار الصحيح ويكيلوا لها الوزن الصحيح، فليس مطلوبا منهم أن يبالغوا في توزينها ولكن ليس مقبولا أيضا أن يقللوا من تقدير حجمها. حيث أن موضوع البيئة ما زال ينظر اليه في الواقع الفلسطيني وأخص هنا الجانب الرسمي على أنه من الكماليات واننا لم نصل بعد الى الحد الذي علينا أن نرعى فيه البيئة في كل القضايا، وننظر اليها من كل النوافذ ومن جميع الجهات. من الجدير بالذكر أن رفع مستوى المؤسسة البيئية من هيئة أو سلطة الى وزارة هو أحد البوادر المهمة في رفع مكانة البيئة وحمايتها، وفي تحسين الية صنع واتخاذ القرار بما يخص ملف وقضايا البيئة حيث حصل ذلك في منتصف العام 2012، حيث اصبح قطاع البيئة ممثلا في اجتماعات مجلس الوزراء الأمر الذي يؤدي الى مقدرة الوزارة على المشاركة اكثر في صنع القرار ورسم السياسات العامة و ادراج السياسات المرتبطة بالبيئة على مستوى مجلس الوزراء الأمر الذي يعزز دور الوزارة اسوة بالوزارات الأخرى بحيث يصبح التعامل مع (المؤسسة البيئية) من قبل الجهات الأخرى وخاصة الوزارية منها على قدر متساوي فيما بينها وعلى كافة المستويات والأصعدة، ولا سيما زيادة المركز المالي للوزارة. الا أن ذلك ما لبث ان انتهى عندما تم تحويل الوزارة مرة أخرى الى هيئة (سلطة جودة البيئة) في الحكومة التي شكلت مؤخرا في حزيران 2013 الأمر الذي يدلل مرة أخرى على عدم التعامل الجدي مع هذا القطاع وعدم أخذه على محمل الجد من قبل صناع القرار في أعلى مستويات الهرم السياسي وبالتأكيد يؤثر بشكل أو بآخر على اداء القطاع وانجازه. ليس هذا فحسب بل أن تغييرا طرأ على قانون البيئة رقم 7 لسنة 1999 باستبدال الوزارة بسلطة اينما ذكرت، هذا مرة أخرى يؤكد عدم الاهتمام بموضوع البيئة.

منذ بداية هذه الفترة التخطيطية لم يطرأ تغيير ملحوظ على الصعيد السياسي الداخلي الذي من شأنه أن يعزز الاهتمام بالبيئة، بل على العكس ما زال الانقسام موجودا بين شطري الوطن الأمر الذي يزيد الأمور تعقيدا ويصعب عملية التخطيط والتنفيذ في المجال البيئي. أما على الصعيد الخارجي والمرتبط مباشرة بالاحتلال، فان ما يجري على الأرض من تمدد غير

مسبوق وانتشار منقطع النظير للمستوطنات الاسرائيلية على أراضي دولة فلسطين المحتلة، والانتهاكات اليومية بل الآنية ضد البيئة الفلسطينية والمصادر الطبيعية، وتدمير المحميات والغابات وقلع الأشجار، واستنزاف مصادر المياه واستمرار استنزاف البحر الميت، والتخلص القسري من النفايات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية وتهريب النفايات الخطرة، واطلاق العنان للانبعاثات الصناعية سواء من المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية أو تلك التي تعبر الحدود الينا، والسيطرة الاسرائيلية على الجزء الأكبر من أراضي دولة فلسطين ومصادرها الطبيعية، وتدهور الوضع الأمني من خلال الاعتداءات المتواصلة للمستوطنين الاسرائيليين على المزارع والحقول والسكان والمزارعين الفلسطينيين، كل ذلك شكل وما زال يشكل عقبة كبيرة جدا أمام تحقيق تقدم في مجال حماية البيئة وتطويرها، ويعيق دوما التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة المنشودة بل ويجعل ذلك الأمر مستحيلا.

أما اقتصاديا فان الوضع المالي العالمي لا يزال يترنح بين صعود وهبوط منذ بداية هذه الفترة التخطيطية، الأمر الذي أثر على الدعم المتوفر من دول العالم لاسيما المانحة والذي يقدم لفلسطين، ما خلق حالة من التقشف وقلة الموارد وبالتالي صرف النظر عن الاستثمار في مجال البيئة والانشغال بقضايا أخرى أكثر أهمية من وجهة نظر الساسة. ومما يدلل على الوضع الاقتصادي المحلي ما يتعلق بالبطالة و الفقر كما جاء في دراسات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني حيث يلاحظ وجود تذبذب في معدلات البطالة في فلسطين خلال العقد الماضي، اذ بلغ معدل البطالة حوالي 20.9% في العام 2011 بينما ارتفع ذلك المعدل الى 23.0% خلال العام2012 [2]. أما بخصوص الفقر فقد لوحظ أن هناك زيادة في نسبة من هم دون خط الفقر حيث زادت النسبة من 25.7% في العام 2010 الى 25.8% في العام 2011[3].

من جانب آخر فان تلك الأزمة المالية كانت قد قادت وأدت الى خوض الاضرابات المتكررة للموظفين العموميين وكذلك المهندسين العاملين في القطاع الحكومي مما أثر بالتأكيد على سير العمل وعلى تنفيذ بعض المهمات المدرجة على جدول أعمال الحكومة والوزارات. الى جانب ذلك كان اضراب المعلمين في المدارس الحكومية وكذلك الجامعات الفلسطينية سواء الحكومية أو الخاصة منها ولنفس الاسباب. كما طال الاضراب أيضا قطاع النقل والمواصلات بجميع اجزائه بما فيه النقل العام والشاحنات لأسباب ذات علاقة بارتفاع اسعار الوقود ورسوم

---

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2013. قاعدة بيانات مسم القوى العاملة 2011–2012. رام الله–فلسطين.

[3] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2012. الفقر في فلسطين. تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2009–2010، رام الله–فلسطين.+ الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2012. مستويات المعيشة في فلسطين: الانفاق، الاستهلاك، الفقر، 2011. رام الله –فلسطين.

التراخيص واجراءات أخرى ذات علاقة بنقل الملكية وتملك السيارات وغير ذلك. كل تلك الاضرابات المتكررة والمتلاحقة أدت الى الارباك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية وانذرت بوجود حراك شعبي قد يعصف بالواقع الموجود، وبالتالي أدى ذلك الى تحول الاستثمار في رأس المال وصرفه الى مواضيع وقضايا ذات أولوية اجتماعية وخدماتية من قبل الحكومة وليس مواضيع بيئية. ومن المسائل الملفتة أيضا أن نمط الانتاج والاستهلاك يذهب في منحى بعيد عن ذلك النمط المستدام، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الزيادة المستمرة في حصة استهلاك الفرد الفلسطيني من الطاقة والذي يؤدي الى زيادة في الاستهلاك الكلي للطاقة في ظل الثبات في حصة استهلاك الموارد المتجددة من الطاقة [4]. كما أن مجموع الاستهلاك السنوي للفرد في زيادة مستمرة اذ ارتفع من 1165.2 دينارا في العام 2005 الى 1980 دينارا في العام 2011 [5]. كما أن نمط استخدام وسائط النقل والزيادة المطردة في عدد السيارات الخاصة وعدم تعزيز وتوسيع نطاق استخدام وسائط النقل العامة المختلفة يعتبر مؤشرا آخرا على انماط الاستهلاك غير المستدام اذ أن ذلك من شأنه زيادة الانبعاثات الغازية لاسيما ثاني أوكسيد الكربون وما لذلك من علاقة مع تغيرات المناخ وتلوث الهواء. الى جانب ذلك تدلل أيضا الزيادة في معدل انتاج النفايات سواء المنزلية أو الصناعية على عدم اتباع منهج الاستدامة في الانتاج والاستهلاك كذلك.

من الجدير بالذكر أن قضايا النوع الاجتماعي بدأت خلال هذه الفترة التخطيطية تطفو أكثر على السطح لاسيما في مجال البيئة، رغم أن الاستراتيجية محل البحث لم تخضع سابقا للمراجعة والفحص من منظور النوع الاجتماعي. حيث أن استراتيجية خاصة بدمج النوع الاجتماعي (استراتيجية النوع الاجتماعي في قطاع البيئة بالتركيز على المياه وادارة النفايات الصلبة) كانت قد صدرت واقرت من قبل مجلس الوزراء، وتبع ذلك توقيع مذكرات تفاهم بين كل من وزارة شؤون المرأة من جهة و وزارة شؤون البيئة وسلطة المياه ووزارة الحكم المحلي من جهة أخرى من أجل ضمان تنفيذ تلك الاستراتيجية وتطبيقها. حيث عملت تلك الاستراتيجية على مراجعة واقع النوع الاجتماعي في هذا القطاع واقتراح سياسات وتدخلات من أجل الارتقاء بهذا الواقع ومعالجة الخلل وسد الفجوات الموجودة. هذا ان دل على شيء فانما يدل على أن هذا الموضوع يتعاظم ويأخذ مكانه في قطاع البيئة.

مما يميز قطاع البيئة أنه قطاع واسع ومترامي الأطراف ولا يمكن أن يحصر في ركن أو زاوية أو موضوع بعينه، وهو الأمر الذي يطرح دائما من أجل اعتبار قطاع البيئة على انه عبر قطاعي لما له من تداخلات وتشابكات يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى. ومن هنا جاء

---

[4] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2013. البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين 2012. رام الله – فلسطين.

[5] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2013. البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين 2012. رام الله – فلسطين.

اعتبار البيئة كواحدة من أركان التنمية المستدامة الى جانب الركن الاجتماعي والاقتصادي. ومما لا شك فيه أن حماية البيئة وتطبيق التشريعات البيئية بالشكل الكامل يجد معارضة ومواجهة وان كانت خفية من قبل القطاعات الأخرى لا سيما تلك التي تهدد البيئة أو تسبب التلوث للبيئة الطبيعية، لأنه وفي حال تطبيق القوانين والمعايير والشروط البيئية فان على تلك القطاعات أن تتحمل أعباء اضافية في سبيل الحد من تاثيراتها على البيئة والمصادر الطبيعية.

وباستعراض ادوار الفاعلين الرئيسين في قطاع البيئة نجد ان وزارة شؤون البيئة وبصفتها المسؤولة عن صيانة البيئة وحمايتها والمحافظة على صحة الانسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والحد منه ومكافحة التصحر و الحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث وتعزيز الوعي البيئي وضمان تحقيق التنمية المستدامة فانها بهذه المسؤولية تشترك مع مجموعة من الجهات الحكومية ذات العلاقة المباشرة في وضع السياسات وتنفيذها. هذا الى جانب مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ذات الطابع التنفيذي للسياسات، حيث يعتبر القطاع الخاص لاعبا اساسيا وهاما في تنفذ السياسات البيئية بسبب مايقوم بتنفيذه من مشاريع لها تأثير مباشرعلى البيئة عبر دخوله الى قطاع التدوير وانتاج الطاقة البديله وغيرها من القطاعات ذات العلاقة المباشرة بالبيئة. ومن جانب اخر فان التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني وبين القطاع الرسمي يعتبر ضعيفا الى حد ما سواء على مستوى التخطيط او رسم السياسات او حتى في مجال تنفيذ المشاريع والأنشطة. وهذا بدوره يخلق حالة من عدم التكامل في العمل على المستوى الوطني ويخلق حالة من التنافس الأمر الذي قد يحرف الخطط والبرامج عن اهدافها، هذا بالاضافة الى عدم وجود اطار موحد ينظم عمل مؤسسات المجتمع المدني ويضمن التكامل مع المؤسسات الرسمية. يتم العمل في هذا القطاع من خلال مشاركة جهات خارجية داعمة لهذا القطاع أيضا، كمجموعة العمل البيئية القطاعية (السويد، ايطاليا، اليابان، اسبانيا، الاتحاد الأوروبي، FAO، UNDP) والتعاون البلجيكي وبنك التنمية الألماني والبنك الدولي وبنك التنمية الاسلامي و الأسكوا و الاتحاد الأوروبي وافق 2020 و GM الآلية العالمية و JICA و UNEP و G.I.Z .

وبنظرة الى الأدوار والمسؤوليات للجهات الفاعلة في قطاع البيئة وخاصة الحكومية منها نجد ان هناك تشابك واضح في الأدوار والمسؤوليات وفي بعض الأحيان يصعب تحديد الحدود الفاصلة لمهام ومسؤوليات كل من الجهات ذات العلاقة الأمر الذي ادى في كثير من الأحيان الى تنازع بين المؤسسات في المهام و المسؤوليات الموكلة لها وخلق حالة من التنافس لا التكامل في تنفيذ المهام الموكلة لها مما يؤثر على الأداء العام وتحقيق الأهداف.

هذا كله ناتج عن عدم الوضوح في القوانين الناظمة من جهة وتداخل بعض تلك القوانين من جهة اخرى، اضافة الى عدم اكتمال المنظومة التشريعية للقطاع البيئي بسبب حداثة التشريعات

البيئية وعدم اكتمال صدور اللوائح التنفيذية لقانون البيئة والقوانين الأخرى ذات العلاقة، ولعل ذلك قد يبرز في العديد من القضايا كما هو الحال بتنازع الصلاحيات مع وزارة الحكم المحلي بخصوص النفايات الصلبة و مع وزارة الصحة بشأن النفايات الطبية والخطرة، وكذلك التصحر وادارة المحميات الطبيعية مع وزارة الزراعة والمياه العادمة مع سلطة المياه وتحديد استعمال الأراضي مع وزارة الزراعة و وزارة الحكم المحلي وغيرها من القضايا.

كما ان حصول فلسطين على صفة الدولة المراقب في الأمم المتحدة يعتبر من المتغيرات الهامة على المستوى الاقليمي و الدولي حيث انه يعزز ويقوي فرص الانضمام الى العديد من الاتفاقيات و المعاهدات البيئية .وبالتالي امكان الحصول على موارد مالية اضافية من تلك الاتفاقيات الى جانب حضور تلك الاجتماعات واكتساب المعرفة والخبرة اللازمة وكذلك امكانية ملاحقة دولة الاحتلال على الانتهاكات المتكررة بحق البيئة الفلسطينية.

من جانب اخر قامت الوزارة بالتوقيع على العديد من مذكرات التفاهم بينها وبين جهات محلية كوزارة شؤون المرأة و الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بالاضافة الى توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التجهيز والبيئة التونسية، بهدف تعزيز التعاون والتنسيق ونقل المعرفة وتنفيذ نشاطات مشتركة وتبادل الخبرات.

من خلال المراجعة الكاملة للإستراتيجية القطاعية السابقة يتضح لنا أن الأهداف الاستراتيجية والسياسات والتدخلات جاءت وافية وشاملة لكافة القضايا البيئية وتطرقت لكافة الجوانب والمحاور البيئية الأساسية وتداخلاتها مع كافة القطاعات الأساسية الشريكة وتناولت في طياتها الكثير من البرامج والتدخلات والمشاريع التطويرية النموذجية التي تساهم الى حد كبير في تحقيق التنمية المستدامة ورفع الوعي البيئي لدى كافة فئات المجتمع الفلسطيني.

وعند إجراء المراجعة الفنية لخطة الموازنة العامة للأعوام الثلاث 2011-2013 (نموذج S1) والبرامج والسياسات المكونة لها فقد تبين بأن هناك نوع من التوافق بين هذه البرامج للعام 2011 مع جميع الأهداف الاستراتيجية والسياسات والتدخلات البيئية الواردة في الاستراتيجة القطاعية في حين أن البرامج المدرجة ضمن خطة الموازنة للعام 2012 و 2013 لم تكن متوافقة وشاملة لجميع الأهداف والسياسات الواردة في الخطة الأستراتيجية، حيث تضمنت الاستراتيجة القطاعية ستة أهداف استراتيجية وخمسة عشر سياسة وستة وستون تدخلاً في حين احتوى النموذج S1 على مجموعة من البرامج بحيث كانت عددها ثمانية موزعة (4، 2، 2 برنامج للاعوام 2011، 2012، 2013 على التوالي). ويرجع سبب الاختلاف إلى أن الاستراتيجية القطاعية هي لجميع القطاع البيئي بينما الموازنة هي لوزارة شؤون البيئة وتحتوي فقط التدخلات الموكلة للوزارة للتنفيذ. كما أن نتائج المسح الذي أجرته وزارة شؤون البيئة للمشاريع البيئية المنفذة من خلال جميع الشركاء في القطاع سواء جهات

حكومية أو غير حكومية أوضحت بأن هناك توجه عام في تنفيذ مشاريع مقدمة من قبل الجهات الدولية المانحة والتي كانت تصب في تحقيق الأهداف الاستراتيجية القطاعية البيئية ولكن دون التنسيق مع وزارة شؤون البيئة وبدون الرجوع الى استراتيجية البيئة القطاعية أو كانت تنفذ حسب أولوليات وأجندة الجهات المانحة، ومما يدلل على هذا التوجه بأن ما يزيد عن 90% من المشاريع المنفذة كانت تصب في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول ألا وهو (بيئية فلسطينية نظيفة وآمنة وخالية من التلوث) في حين أن المشاريع القليلة المتبقية كانت تصب في تحقيق بقية الأهداف.

لقد تبع اصدار استراتيجية البيئة القطاعية (2011– 2013) اعداد خطة العمل التنفيذية لها والتي بينت الأطار الزمني لتنفيذ كل من التدخلات الى جانب التكلفة المالية والجهات المقترحة للتنفيذ والنتائج المتوقعة ومؤشرات قياس الأداء لتلك التدخلات. من جانب اخر تم تحديد تلك التدخلات التي تقود وزارة شؤون البيئة تنفيذها وتلك التي تتولى تنفيذها جهات أخرى ذات علاقة. كما شملت تلك الخطة مقترحات مفصلة لعدد من التدخلات ذات الأولوية في التنفيذ والتي حددت بناءً على معايير وإشتراطات خاصة. إلا أنه لم يصاحب ذلك إعداد خطط تشغيلية لتنفيذ تلك التدخلات على مستوى وزارة شؤون البيئة خاصة وأن تلك التدخلات بحاجة الى تمويل غير متاح حتى في موازنات الوزارة لنفس الفترة ولكن كان هناك خطط سنوية تعدها سلطة جودة البيئة تحدد الية العمل بما يتوافق مع سياسات وأهداف الوزارة.

لم يكن هناك تغير ملموس أو نتائج مؤثرة على أرض الواقع وتعبر عن مدى التزام القطاع البيئي بما جاء في الاستراتيجية القطاعية من خلال عشوائية التنفيذ وعدم الألتزام بتنفيذ بنود الخطة الأستراتيجية حسب الجدول الزمني المخطط لها لتنفيذها بالأضافة الى عدم وجود سياسة تقييمية لأثر هذه المشاريع على القطاع البيئي ككل وغياب التكاملية والتنسيق مابين التخطيط والتنفيذ إلا أن نوع من التغيير الملحوظ ظهر في بعض الجوانب البيئية ونخص بالذكر قطاع النفايات الصلبة والسائلة حيث تم انشاء مكب صحي لمنطقة الجنوب واغلاق وتاهيل عدد من المكبات العشوائية كما ان العمل جاري على تطوير ادارة النفايات الصلبة في قطاع غزة بما يشمل انشاء المكبات اللازمة وتحسين الخدمة وبعض المبادرات لتدوير الكرتون واطارات السيارات والمعادن والبلاستيك، اما فيما يخص النفايات السائلة فقد تم انشاء العديد من محطات المعالجة على المستوى المنزلي او التجمعات السكانية الصغيرة او على مستوى البلديات، وهذا يشير الى أن التدخلات القليلة التي تم تنفيذها كانت مرتبطة بالأهداف العامة والسياسات التوجيهية الواردة بتلك الاستراتيجية واستهدفت فئات المجتمع الفلسطيني كافة دون استثناء.

إن السياسات البيئية الواردة في الاستراتيجية جاءت شاملة لكافة جوانب القطاع بحيث أن هناك عدد من التدخلات تم التخطيط لها وتنفيذها ضمن هذه السياسات في حين أن غالبية التدخلات التي خطط لها لم تنفذ في هذا المجال. كما تم تنفيذ عدد من التدخلات والمشاريع غير المتوقعة وغير المخطط لها والتي كان لها أثر إيجابي على اداء القطاع البيئي كإعداد الاستراتيجية الوطنية للتوعية والتعليم البيئي وإعداد التقرير الوطني للتنمية المستدامة الذي قدم لمؤتمر ريو 20+. وبخصوص التدخلات المنفذة في القطاع نجد انه كان هناك نوع من التباين وعدم التوازن في توزيع تلك التدخلات المنفذة على السياسات البيئية والذى كان سببه ضعف التنسيق والتكاملية بين أطراف القطاع الشريكة المنفذة لتلك التدخلات.

هنالك عوامل ايجابية وسلبية أثرت على النتائج المتوقعة للتدخلات منها الداخلية كالادارية والفنية والسياسية ومنها الخارجية كسياسات الجهات المانحة، فغياب التنسيق والتكامليه في القطاع وقلة وشح الموارد المالية الذاتيه وما له من اثر سلبي على الأداء والتنفيذ حسب الخطط الوطنية بالاضافة للوضع السياسي القائم وما يترتب عليه من عدم السيطرة الكاملة على الاراضي الفلسطينية وما تحويه من موارد لإدارتها وفق خطط تنموية مستدامة وحمايتها من الاهدار والاستنزاف، أما فيما يتعلق بالعوامل الخارجية مثل سياسة الجهات المانحة وتنفيذ التدخلات حسب اجندتها وليس حسب الأولويات الوطنية وكذلك وضع فلسطين السياسي الخارجي وعلاقته بالاتفاقيات والالتزامات الاقليمية والدوليه وما نتج عنه كون فلسطين عضو مراقب في الامم المتحده (تغير وضع فلسطين إلى "دولة مراقب" في نهاية 2012) لذلك كان هنالك صعوبة فيما يتعلق بحصول فلسطين على المخصصات الماليه وفق البرامج والاتفاقيات الدولية بشان البيئة. من جانب آخر كانت الأهداف والسياسات والتدخلات السابقة شاملة وتم وضعها ولم يؤخذ بالاعتبار الوضع السياسي والمالي للسلطة الفلسطينية (تم تطوير الاستراتيجيات القطاعية على أساس "فلسطين دولة مستقلة لها كامل السيادة") وهذا نتج عنه سياسات وتدخلات طموحة جدا لم تكن لتتناسب مع الواقع الفلسطيني من حيث الامكانيات والقدرات والسيطرة على موارد القطاع، حيث اقتصرت الموازنات العامة للوزارة على النفقات التشغيلية والجارية وبالاخص على الرواتب والاجور فقط واوكلت التدخلات التطويرية للجهات المانحة، كما ان لضعف التنسيق والتكامل بين مؤسسات القطاع العام والاهلى والمؤسسات الشريكة وعشوائية العمل الاثر السلبي في عدم تحقيق الأهداف والبرامج وفق ما خطط لها.

تقوم سلطة جودة البيئة بعملها اليومي في تنسيق العمل في قطاع البيئة وتنفيذ الأدوار والمسؤوليات المنوطة بها من خلال الهيكل التنظيمي المعتمد لها منذ نهاية العام 2005، حيث أن هذا الهيكل صمم في حينه على أساس سلطة أو هيئة واستمرت بالعمل من خلاله حتى أثناء

تحول المؤسسة الى وزارة منتصف العام 2012 مع وجود محاولات لتحويل هذا الهيكل الى آخر يناسب المؤسسة كوزارة وقد تم اعتماد ذلك الهيكل من مجلس الوزراء في حينه، الا أنه وبعد تغيير صفة المؤسسة من وزارة الى سلطة مرة أخرى تم التشويش على تطبيق ذلك الهيكل. وبشكل عام فان هذا الهيكل يضم ستة ادارات عامة هي الادارة العامة للشؤون المالية والادارية والادارة العامة للتوعية والتعليم البيئي والادارة العامة للمشاريع والعلاقات الدولية والادارة العامة للمصادر البيئية والادارة العامة لحماية البيئة بالاضافة الى الادارة العامة للسياسات والتخطيط. كل واحد من هذه الادارات العامة تضم عددا من الدوائر والاقسام التي من خلالها يتم تنفيذ المهام الموكلة لهذه الادارات العامة وتحقيق الهدف لكل منها. وحسب هذا الهيكل يرأس هذه السلطة رئيسا مع نائبا له، مع وجود عدد من المستشارين والوحدات أو الدوائر المساندة له. لا شك أن هذا الهيكل يحتاج الى مراجعة وتطوير واعادة دراسة بناء على كل المعطيات الجديدة في قطاع البيئة سواء الداخلية أي الوطنية من قوانين ولوائح ومؤسسات ذات علاقة وهياكل أخرى معتمدة لمؤسسات ذات علاقة، أو معطيات خارجية اي دولية من اتفاقيات وقوانين ومعاهدات ومواضيع طارئة ومستجدة كتغير المناخ والجدية في السير نحو التنمية المستدامة والانتاج والاستهلاك المستدام والاقتصاد الأخضر وغيرها. كما أن هذا الهيكل لابد وأن يشمل من الأقسام والوحدات والدوائر ما يمكن المؤسسة من أداء دورها دون تعارض أو تكرار بين تلك الوحدات ودون غياب لأي من الوحدات اللازمة أيضا.

5. الأولويات والأهداف الاستراتيجية

لقد تمحورت تلك الأهداف حول اربعة قضايا لابد من النهوض بها من أجل احداث نقلة نوعية وتغيير ملموس على مستوى القطاع. الحوكمة البيئية هي أحد أهم المحاور أو الركائز التي يقوم عليها القطاع شأنه شأن كل القطاعات الأخرى، وهو الأمر الذي ما زال يحتاج الى متابعة وترتيب وتطوير من أجل امكان خلق البيئة القانونية والمؤسسية المناسبة والمواتية للعمل البيئي وتطوير هذا القطاع بما يشمله ايضا من رفع للوعي الجماهيري والمؤسسي وذوي العلاقة بموضوع البيئة وتنمية وتعزيز الوعي والمعرفة بهذا الموضوع، وكذلك تعزيز لدور فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية البيئة وتعزيز الاستفادة منها. ومما لا شك فيه أن موضوع الحوكمة هو من أهم القضايا والركائز التي تلزم للتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، تلك التنمية التي يجب أن تقوم على ركائزها الثلاثة البيئة والاقتصادية والاجتماعية، وبدون أن تكون الحوكمة مناسبة وقادرة على احداث التكامل بين هذه الركائز فان السير نحو التنمية المستدامة سوف يبقى متعثرا ويراوح المكان ولا يتعدى كونه شعارا يطرح.

من جانب آخر يعتبر التلوث أحد أهم المظاهر والمشاكل التي يجب احداث تقدم باتجاه الحد منها أو التخفيف منها وتوفير السبل والاليات لمواجهتها. حيث يعتبر تخفيف التلوث للوصول الى بيئة فلسطينية أقل تلوثا مما هو عليه الان هو أحد القضايا الأخرى التي تمحورت حولها الأهداف المنشودة. وهنا لابد من التأكيد على أن التلوث المقصود هو في كل العناصر البيئة بدءا من المياه وهي أهم العناصر البيئية وصولا الى الهواء وما يصله من انبعاثات عديدة من مصادر مختلفة ومرورا بالتربة التي تتلقى كل ما يصدر من نفايات وفضلات وانبعاثات باشكال مختلفة. الاهتمام بهذا الجانب يأتي من العلاقة المباشرة لهذه العناصر مع الانسان وصحته وجودة الحياة التي ينبغي أن ينعم بها، وبالتالي لابد من الانتباه الى هذا الموضوع وتحقيق نتائج فيه من أجل احداث التغيير الايجابي المنشود في صحة الانسان وجودة المحيط الحيوي الذي يعيش فيه.

المسألة الأخرى التي تقوم عليها مجموعة الأهداف المصاغة هي البيئة الطبيعية والتراث الحضاري، وهنا لابد من التأكيد على أن التوازن البيئي في أي من البيئات المختلفة سواء كانت البحرية أو البرية أو الهوائية أو المائية كلها تشكل أساسا للاستقرار الكوني والطبيعي، وان اي خلل ذلك التوازن قد يعصف بحياة الانسان ويحدث مشاكل واشكالات لا تعود على الطبيعة والانسان الا بالضرر. وعليه فان العناية بالبيئة الطبيعية وما بها من موارد وادارتها بشكل مستدام ومتوازن هي من أحد الاهداف المنشودة والتي لابد من احداث تغيير فيها ووقف

أو الحد من العبث الحاصل أوالتعدي الواقع على تلك الموارد، أخذا بمدأ التنمية المستدامة الذي يعتبر هذه الموارد هي أمانة لدينا للاجيال القادمة وما علينا الا استعماله ومن ثم ارجاعها لهم مع مراعاة عدم استنفاذها. فالتنوع الحيوي والمحميات الطبيعية والمشاهد الجمالية وغيرها من العناصر الأخرى كالغابات والبحار والانهار والشواطيء والأودية الطبيعية كلها محل اهتمام في هذا الجانب ويجب العناية بها وحمايتها وادارتها بشكل مستدام كي لا نفقدها، لأن فقدانها او احداث الخلل فيها يعني جلب المضار والكوارث.

ومن الجدير ذكره أيضا ما يحدث في العالم من تغير في المناخ وما ينجم عنه من تأثير على مصادر المياه ومن تصحر وكوارث طبيعية وجفاف وغيره، وهو أمر ليس عنا ببعيد، حيث تعتبر منطقتنا العربية ونحن جزء منها من أكثر المناطق تأثرا بذلك في العالم. زمن هنا فان هذا الموضوع هو من المحاور الاخرى التي تقوم عليها الأهداف المنشودة، اذ لا بد من التأكد من أن التدابير اللازمة للتكيف مع هذه الظاهرة وما ينجم عنها من تصحر وجفاف وكوارث كلها متخذة ومعد لها. لذلك فان التغيير المنشود في هذا الجانب يجب أن يكون متضمنا في السياسات الوطنية والقوانين والشكل المؤسسي، كذلك فيان القدرات المؤسسية على مواجهة ذلك واتخاذ التدابير اللازمة يجب أن تشهد تغيرا ملموسا وملحوظا.

أن القطاع البيئي قطاع مهم جدا وهو في رأينا عبر قطاعي أذ لا يمكن أن يدار هذا القطاع دون تقاطعات واضحة وجلية مع غيره من القطاعات الأخرى، خاصة اذا أردنا أن نتحدث من منظور التنمية المستدامة والتي تعتبر البيئة ركيزة الى جانب الركيزة الاقتصادة والركيزة الاجتماعية والتي تشكل في مجملها ركائز ثلاثة تقوم عليها تلك التنمية، وبدون احداث التغيير المطلوب في هذه الركائز الثلاثة والتعامل معها بشكل متكامل فاننا سنبقى نردد شعار التنمية المستدامة دون تطبيقه، اذ لا يمكن أن نحقق تنمية مستدامة اذا تم التركيز على أي من هذه الجوانب دون الآخر، وبالتالي فان التغيير المطلوب يجب أن يطال هذا الركائز الثلاثة من أجل امكان تحقيق تنمية مستدامة أو على الأقل بناء اللبنة الاساسية للتحرك نحوها. واذا أردنا أن نركز هنا على البيئة بشكل أكثر من غيرها فاننا نؤكد أنه بدون احداث تغييرات في الجانب الاقتصادي الذي يعتبر الرافعة للبيئة واحداث تغييرات في الجانب الاجتماعي الذي يعتبر الحاضنة للبيئة لا يمكن احداث تغيير في الجانب البيئي خاصة وأن قطاع البيئة يتأثر مباشرة بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي. والتغيير المقصود هنا بالتأكيد هو تغيير في جميع المنظموة الموجودة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع الأهلي أو الشعبي، اذ أن لكل من هذه المستويات دوره وعلاقته التي يجب أن يمارسها بالشكل السليم من أجل الوصول للهدف المنشود.

في ظل الواقع الفلسطيني المعاش وما يميز هذا الواقع من احتلال جاثم على كامل الأرض الفلسطينية ومسيطر على الموارد الطبيعية وعلى الحدود والموارد والأرض، وفي ظل الممارسات والانتهاكات اليومية العديدة والمتكررة بحق البيئة الفلسطينية وبحق كل ما هو فلسطيني، فانه بات لزاما الخلاص من هذا الاحتلال لأنه يشكل العقبة الأساسية في السير نحو تحقيق تنمية مستدامة وفي ادارة الموارد الوطنية الطبيعية بشكل مستدام، وبدون ازالة هذا الاحتلال والخلاص منه فان التغييرات المنشودة باتت صعبة المنال والتحقق.

الجدول رقم (1) أدناه يبين الأهداف الاستراتيجية لهذه الفترة التخطيطية 2014–2016 لقطاع البيئة:

جدول رقم (1): الاهداف الاستراتيجية لقطاع البيئة للفترة التخطيطية 2014–2016

الرقم	الهدف الاستراتيجي
1	بيئة فلسطينية أقل تلوثاً.
2	البيئة الطبيعية والتراث الحضاري مصانان ومداران بطريقة مستدامة.
3	متطلبات التكيف والتخفيف من ظاهرة التغير المناخي والتصحر والكوارث البيئية متبناه.
4	القطاع البيئي محوكم بشكل متكامل وبما يتوافق مع المعايير الدولية.

6. السياسات القطاعية

السياسات القطاعية هي الاداة التي تستخدم وتلزم من أجل تحقيق الأهداف في أي قطاع من القطاعات، وفي قطاع البيئة وما تمت الاشارة في الفصل السابق فان هناك العديد من الأهداف المنشودة والتي نأمل تحقيقها على مدى السنوات القادمة. وبالتأكيد فان ما سيتم تنفيذه من اجراءات وتدخلات وانشطة ومشاريع وغيره سيكون من وحي هذه السياسات في سبيل تحقيق الأهداف.

وفي نظرة الى هذه السياسات فانه يمكن ملاحظة أنها متعددة وتتنوع بتنوع وتعدد الأهداف، فهناك سياسات تعنى بالتلوث الناتج عن المصادر المختلفة سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية أو غير ذلك، ويصاحب ذلك السياسات الأخرى التي تتعلق بنظم ادارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة، حيث أن هذا الجانب يعتبر من الجوانب المهمة في قطاع البيئة ويشوبه الكثير من المشاكل والفجوات ولابد من النهوض به خاصة وأنه يعتبر مصدر مهم من مصادر التلوث. نوع آخر من السياسات يعالج موضوع البيئة الطبيعية كالمحميات الطبيعية والتنوع الحيوي والمصادر الطبيعية المتجددة وكذلك الساحل والبيئة البحرية الى جانب مسألة تنظيم استخدامات الأراضي. هذه المواضيع مهمة جدا من منظور بيئي وتلامس مباشرة حاجة الانسان الى هذه المصادر وضرورة حماية هذه المصادر لما له من أهمية في التوازن البيئي من جهة وفي ضبط التنمية لتكون تنمية مستدامة لا تمس حقوق الاجيال القادمة فيها مع امكان استخدامها واستغلالها الحالي.

ظاهرة التغير المناخي باتت من أهم وأبرز الظواهر حاليا على هذه الأرض، خاصة في ظل ما ينجم عنها من آثار باتت تقض مضاجع الساسة والخبراء والحكام في آن واحد وتؤثر مباشرة على المواطنين والسكان. فما ظاهرة التصحر والتغير في مواسم وكميات وأماكن تساقط المطر والجفاف والفيضانات والأعاصير المتكررة والمدمرة وتراجع كميات ونوعيات مصادر المياه وذوبان الجليد وما يصاحبه من ارتفاع من مستوى سطح البحر، والتدهور المستمر في التنوع الحيوي العالمي من حيث الأعداد والأصناف والطلب المتزايد على الطاقة وغير ذلك من الظاواهر الا نتائج لهذا التغير الحاصل في المناخ. وكواحدة من بين الدول أو الأماكن التي تتأثر مباشرة بهذا التغير بات لزاما علينا أن ننتبه الى ذلك وأن نورد سياسات ذات صلة بالموضوع من أجل تعزيز مسألة التأقلم مع هذه الظاهرة لأننا كغيرنا من دول المنطقة العربية والدول النامية ليس لنا ذلك التأثير الواضح في هذا التغيير بقد ما نتأثر به.

حوكمة قطاع البيئة هي واحدة من بين أهم القضايا التي لابد من أن يعنى بها خاصة وأن هذا الجانب مازال دون المستوى المطلوب سواء كان ذلك على صعيد الاطار القانوني الناظم لهذا

القطاع ومدى كفاءته ونجاعته وما يشوبه من تداخل وتضارب بين القوانين والتشريعات الناظمة لهذا القطاع من جهة وقصور هذا الاطار القانوني من جانب آخر. كما الاطار المؤسسي لهذا القطاع وما فيه من مؤسسات وما لها من أدوار ومسؤوليات وتداخل تلك المسؤوليات أو تعارضها، الى جانب مدى ملاءمة تلك المؤسسات بأشكالها ومسمياتها الحالية لهذا الدور المطلوب والرؤية التي يجب تحقيقها في هذا القطاع. كما أنه لا يمكن التغاضي عن منظومة الاتفاقيات البيئية الدولية وكذلك المؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال ما يتطلب منا الانتباه والعمل بشكل جدي وحثيث على الولوج الى تلك الاتفاقيات والمؤسسات من أجل وضع فلسطين على خارطة العالم البيئة والاستفادة من هذه الاتفاقيات والمؤسسات سواء في تحقيق تقدم في هذا القطاع على الأرض أو في ملاحقة ومحاكمة دولة الاحتلال على ما تقترفه من مخالفات وانتهاكات بحق البيئة الفلسطينية والموارد الطبيعية. وفي هذا السياق أيضا لابد من تعزيز العلاقات التي تربط فلسطين بغريها من الدول والمؤسسات سواء على مستوى المنطقة العربية أو الاقليم أو العالم. ومن القضايا المهمة التي راعتها السياسات في هذا المجال قضية الوعي الجماهيري وتعزيز السلوك الرامي الى حماية البيئة والحفاظ عليها.

الجدول التالي (رقم 2) يبين السياسات القطاعية التي تم تبنيها كادوات من أجل تحقيق الأهداف المنشودة التي وردت في الفصل السابق:

جدول رقم 2: السياسات القطاعية مقابل الأهداف الاستراتيجية

الرقم	الهدف	السياسات
1	بيئة فلسطينية اقل تلوثا	•ضبط مصادر تلويث البيئة المختلفة •تحسين نظم ادارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة
2	البيئة الطبيعية والتراث الحضاري مصانان ومداران بطريقه مستدامة	•تأهيل وادارة المحميات الطبيعية والساحل •حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري •تنظيم استغلال المصادر الطبيعية المتاحة (المتجددة) •تنظيم استعمالات الأراضي
3	متطلبات التكيف والتخفيف من ظاهرة التغير المناخي والتصحر والكوارث البيئية متبناه	•تعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارىء والكوارث الطبيعية •تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي •مكافحة التصحر
4	القطاع البيئي محوكم	•تعزيز السلوك المرتبط بالحفاظ على البيئة ورفع مستوى

بشكل متكامل وبما يتوافق مع المعايير الدولية	الوعي البيئي العام •تطوير الاطار القانوني والمؤسسي الناظم لقطاع البيئة •تعزيز قدرات المؤسسات البيئية وتضمين مفهوم الاقتصاد الأخضر في السياسات الوطنية •تعزيز دور فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة •تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول العربية ودول الاقليم والمنظمات الدولية

7. برامج القطاع

من اجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والسياسات والتدخلات الوافية والشاملة لكافة القضايا البيئية و لكافة الجوانب والمحاور البيئية الأساسية وتداخلاتها مع كافة القطاعات الأخرى والتي تتناول في طياتها الكثير من التدخلات والمشاريع التطويرية التي تساهم الى حد كبير في حماية البيئة الفلسطينية و تحقيق التنمية المستدامة ورفع الوعي البيئي لدى كافة فئات المجتمع الفلسطيني سيرا نحو تحقيق رؤية القطاع البيئي خلال السنوات الثلاثة القادمة للاستراتيجية القطاعية 2014–2016، لذلك تم وضع وصياغة برامج لتنفيذ تلك السياسات وتحقيق الأهداف المنشودة، حيث تحدد تلك البرامج الالية المقترحة للتنفيذ داخل سلطة جودة البيئة والاجراءات التي سيتم اتباعها لذلك.

في هذه الدورة التخطيطية وكما هو معلوم تم البدء بهذا النهج من الدمج والتزاوج بين الخطط الاستراتيجية التي تقود العمل بها وزارة التخطيط والتنمية الادارية وبين الموازنات التي تقود العمل بها وزارة المالية. وذلك لأنه وحسب الدورات التخطيطية السابقة كان يوجد اختلاف بين الموازنات وبين الخطة الاستراتيجية كما هو الحال في موازنات 2012 و 2013 مع وجود بعض التقارب كما هو الحال في موازنة 2011. هذا هو الحال في كل المؤسسات الحكومية حيث لا يوجد ربط حتى تاريخه بين الموازنات وبين الخطط الاستراتيجية، لذا تم التوجه بهذا النحو بدءا من هذا العام من أجل خلق التناغم والانسجام بين خطط الموازنات والخطط الاستراتيجية.

بناء على المعطيات الموجودة وما توفر من بيانات ووثائق واستشارات وعصف ذهني تم تحديد ثلاثة برامج لموازنة سلطة جودة البيئة وهي البرامج ذاتها التي نتحدث عنها في هذا الفصل، برنامجين فنيين هما برنامج صون البيئة الطبيعية وبرنامج ضبط التلوث البيئي وبرنامج آخر هو البرنامج الاداري.

برنامج صون البيئة الطبيعية:

وصف البرنامج: يعمل هذا البرنامج على استدامة المصادر الطبيعية والحضارية واعلان وادارة المحميات الطبيعية وحمايتها وحفظ وحماية التنوع الحيوي والبيئة البحرية والساحل والحد من مخاطر التغير المناخي والتكيف مع اثاره ومكافحة التصحر والحد من اثار الكوارث البيئية واداتها وتعزيز الوعي والتربية البيئية.

غاية البرنامج: الحفاظ على البيئة الطبيعية والحضارية وادارتها بشكل مستدام وتضمين المشاركة المجتمعية.

اهداف البرنامج:

1. تقييم ووضع خطط لـــمحميات عدد (2) واعداد مسح للتنوع الحيوي وعمل قوائم بالاصناف.
2. ادارة وحماية البيئة البحرية ومناطق الساحل والمناطق الاقتصادية الخالصة وجودة المياه من خلال تطوير الخطط والانظمة والسياسات والتشريعات اللازمة وضمان تطبيق القانون من خلال الرقابة والتفتيش.
3. تبني المتطلبات و الاجراءات اللازمة للحد من والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ومكافحة التصحر وإدارة الكوارث والطوارئ البيئية من خلال تعزيز القدرات وادخالها في الخطط والاستراتيجيات والسياسات الوطنية.
4. ادماج البعد البيئي في السياسات والاستراتيجيات والخطط القطاعية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز المفاهيم وبناء القدرات في مجال الاقتصاد الاخضر.

برنامج ضبط التلوث البيئي

وصف البرنامج : يعمل هذا البرنامج على حماية البيئة الفلسطينية من التلوث وضمان توفير بيئة نظيفة وآمنة للمواطنين من خلال تطبيق القوانين والانظمة البيئية في هذا المجال وزيادة الوعي البيئي لدى الجمهور الفلسطيني بأهمية المحافظة على المصادر البيئية من التلوث والقيام بجولات الرقابة والتفتيش البيئي على المنشآت الصناعية وغيرها ومتابعة الشكاوي البيئية ومنح الموافقات البيئية للمشاريع الجديدة ومحطات البث الخلوي. كما يشمل هذا البرنامج عملية الرصد البيئي وتوفير ما يلزم لذلك من بنية تحتية وقدرات.

غاية البرنامج: تخفيف التلوث الحاصل للبيئة الفلسطينية من مصادرها المختلفة وتحسين جودة الحياه للمواطنين.

اهداف البرنامج :

1. المنشآت الصناعية ملتزمة بالمتطلبات والمعايير البيئية.

2. ضمان الإدارة المتكاملة والسليمة للنفايات الصلبة من خلال تقليل كمية النفايات الصلبة المنتجة وزيادة كمية النفايات المعاد إستخدامها.
3. المياه العادمة معالجة وفقاً للمواصفات البيئية المعتمدة.
4. مصادر تلوث الهواء المتنقلة والإشعاع مضبوطة.
5. البنية التحتية لعملية الرصد البيئي جاهزة ومعدة.

البرنامج الاداري:

وصف البرنامج : يعمل هذا البرنامج على تقديم الخدمات المساندة للمؤسسة للمساعدة في تنفيذ البرامج الرئيسية للمؤسسة ومتابعة تنفيذ الاجراءات المالية والادارية، وتقديم الخدمات اللوجستية لمكتب الوزير والادارات العامة من نقل واتصالات وعلاقات دوليه وبروتوكولات داخلية وخارجية، وتطوير كفاءات الافراد من تدريب وابتعاث، وتقديم الاستشارات وخدمات المعلومات والبيانات، وخدمات البنى التحتية والمشتريات.

غاية البرنامج: مؤسسه كفؤة وفاعلة في ادائها الاشرافي على كافة الادارات العامة والمكاتب الفرعية.

اهداف البرنامج:

1. تطوير الاجراءات والممارسات الادارية بما ينسجم مع قانون الخدمة المدنية.
2. تطوير ادارة النفقات التشغلية والمعاملات المالية.
3. تطوير الاطار القانوني والمؤسسي.
4. تفعيل العلاقات العامة والعلاقات الخارجية.
5. تطوير الخدمات والبنية التحتية واللوازم.

دور القطاع الخاص والمجتمع المدني

يتضح لنا من خلال مراجعة استراتيجية البيئة القطاعية 2011–2013 ومراجعة وتحليل دور المؤسسات الاهلية والقطاع الخاص وبعد تحليل المشاريع البيئية المنفذة في قطاع البيئة من خلال المؤسسات العاملة والشريكة وبعد مراجعة تلك المشاريع ومقارنتها مع الخطط الوطنية والاستراتيجيات بأن المشاريع المنفذة في هذا القطاع تم تنفيذها بشكل غير متوافق مع

الاستراتيجية القطاعية اما من حيث المجال أو المكان أو الاهتمام، وذلك قد يعود لأسباب منها سياسات الممولين واهتماماتهم أو عدم التنسيق أو التكامل مع المؤسسات الشريكة. ومما يدلل على هذا التوجه نجد أن ما يزيد عن 90% من المشاريع المنفذة في هذا القطاع كانت تصب في تحقيق هدف استراتيجي واحد ضمن الاستراتيجية القطاعية للبيئة في حين أن المشاريع القليلة المتبقية كانت تصب في تحقيق بقية الأهداف، وان دل هذا على شيء فيدل على عشوائية وانتقائية التنفيذ وغياب الدور الحكومي في فرض الاجندة والاولويات السياساتية الوطنية.

ومما لا شك فيه أنه من الأهمية بمكان اشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في وضع السياسات الوطنية والخطط والاولويات من أجل خلق حس الملكية لديهم في تبني وتنفيذ هذه الخطط وكذلك في تمويل بعضها ان أمكن لاسيما القطاع الخاص وذلك من خلال ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص. الى جانب ما تقوم به منظمات المجتمع المدني من تجنيد للاموال من المانحين الذين يستهدفون أيضا وبشكل كبير تلك المؤسسات.

8. توزيع الموارد

ان النهج المتبع في تقدير الموازنات ماليا لأي من مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية يكون برصد سقف من وزارة المالية لصالح كل من تلك المؤسسات، وفي هذه الحالة وكما هو متبع في موازنات البرامج يتم تقسيم هذه الموازنة على تلك البرامج بنسب معينة بعيدا عن ما اذا كانت هذه الموازنات تكفي فعلا لتنفيذ تلك البرامج أم لا، حيث أن العملية عكسية بمعنى يتم اسقاط التكلفة على السقوف وليس وضع السقوف بناء على التكلفة الحقيقية للبرامج وما فيها من أنشطة ومهمات. في الأساس توضع هذه الموازنات (السقوف) لتغطي بالدرجة الأولى الرواتب والأجور الى جانب النفقات التشغيلية الأخرى من سلع وخدمات وايجارات ومهمات السفر وبدل تنقل ومكافآت وغيرها في حين لا تشمل ايا من النفقات التطويرية من مشاريع وغيرها. أما بخصوص المصاريف الرأسمالية أي الأصول غير المالية في موازنة عام 2014 فقد بلغت 300.000 شيقل وهي مقسمة الى قسمين؛ الأصول الثابتة وتبلغ 150.000 شيقل والمخزون ويبلغ أيضا 150.000 شيقل. الجدول التالي رقم (3) يبين تفاصيل هذه الموازنة التشغيلية للعام 2014 والبالغة 14.160.000 شيقل.

جدول رقم (3): بيانات الموازنة لسنة 2014 بالشيقل

الرقم		البيان	المبلغ (شيقل)	المجموع (شيقل)
1	رواتب وأجور	الرواتب و الأجور	10.400.000	11.490.000
2		المساهمات الاجتماعية	1.090.000	
3	نفقات تشغيلية	السفر و المهمات الرسمية	150.000	2.370.000
4	(سلع وخدمات)	النفقات التشغيلية	500.000	
5		الإيجارات	600.000	
6		أخرى (تشغيلية)	240.000	
7		بدل تنقل	800.000	
8		مكافآت للموظفين	80.000	
9	نفقات تحويلية	منح لموسسات دولية /دعم البلديات	0.0	0.0
10	(منافع اجتماعية)	منافع الضمان الاجتماعي	0.0	
11		منافع المساعدات الاجتماعية	0.0	
12		المنافع الاجتماعية للمشغل	0.0	
13		جارية	0.0	
14	مصاريف	أصول ثابتة	150.000	300.000

15	رأسمالية	مخزون	150.000
16	**المجموع**		**14.160.000**

هذا وقد شملت موازنة سلطة جودة البيئة ثلاثة برامج تم توزيع سقف الموازنة عليها حسب النسب المبينة في الجدول أدناه جدول رقم (4):

جدول رقم (4): برامج الموازنة والحصة المالية لكل برنامج (بالشيقل)

الرقم	اسم البرنامج	النسبة	المبلغ (شيقل)
1	صون البيئة الطبيعية	%30	4.248.000
2	ضبط التلوث البيئي	%40	5.664.000
3	البرنامج الاداري	%30	4.248.000

ومن الجدير بالذكر أن المبالغ المبينة أعلاه والتي تتمثل بالسقف المقر من وزارة المالية لموازنة سلطة جودة البيئة والتي تم توزيعها على البرامج حسب الجدول رقم ( ) أعلاه لم تكن تلك المبالغ مبنية على تقديرات التكلفة الحقيقية لهذه البرامج وانما تم تثبيت تلك الاسقف ومن ثم تم توزيعها على البرامج، وبالتالي فان تلك المبالغ لا تعبر عن التكلفة الحقيقية لهذه البرامج. من جانب آخر فان ما هو مبين من مبالغ يعبر عن التكاليف التشغيلية لهذه البرامج من حيث الرواتب والتي تشكل مانسبته 81% منها تقريبا الى جانب بعض المستلزمات الأخرى المطلوبة من أجل تسيير أعمال المؤسسة كاجور المقرات وما يلزمها من مصاريف خدماتية كالكهرباء والمياه والتلفون وغيرها الى جانب مصروفات وسائط النقل الموجودة حاليا والتي تشكل ما نسبته 17% منها تقريبا، أما المصاريف الرأسمالية فهي تشكل ما نسبته 2% منها تقريبا.

لذلك فان هذه البرامج لم تشمل ايا من المشاريع التطويرية ضمن هذه السقوف المبينة وبالتالي فان تنفيذ تلك البرامج لا يمكن أن يكتمل بدون تنفيذ تلك المشاريع أو التدخلات التطويرية، ففي حال لم تتوفر موازنات اضافية لتنفيذ تلك المشاريع فانه لا يمكن الحديث عن تنفيذ لتلك البرامج وستبقى تلك البرامج شكلية فقط. الجدول التالي رقم (5) يبين تلك المشاريع التطويرية التي ادرجت في كل واحد من هذه البرامج الثلاث مع التكاليف التقديرية لتنفيذها كما يوضح أيضا المشاريع القائمة حاليا والتي يجري العمل على تنفيذها.

من الجدير ذكره أيضا أن هذه المشاريع التطويرية المبينة في الجدول أدناه هي مشاريع منوطة بسلطة جودة البيئة بمعنى أن تنفيذها يكون من خلالها أو من قبلها ولا يوجد فيها أي من المشاريع التي قد تنفذ من قبل غيرها من المؤسسات الشريكة في القطاع، وبالتالي بالتأكيد

هناك مشاريع أخرى تخدم القطاع البيئي بشكل عام ولكنها ستكون ضمن برامج تلك المؤسسات الشريكة في استراتيجياتها.

جدول رقم (5): المشاريع التطويرية (المقترحة والجارية) مقابل كل برنامج والتكلفة المقدرة

اسم البرنامج	المشاريع التطويرية	مصدر التمويل	التكلفة (بالدولار الأمريكي) 2014	2015	2016
البرنامج الاداري	**المشاريع القائمة**				
	1. تطوير ارشيف الكتروني لسلطة جودة البيئة	**GIZ**	10000	0	0
	2. مراجعة توصيات تقارير برنامج الامم المتحدة للبيئة حول البيئة الفلسطينية	**UNEP**	غير محدد	غير محدد	غير محدد
	المشاريع المقترحة/الجديدة (مرتبة حسب الأولوية)				
	1. تنمية قدرات موظفي سلطة جودة البيئه	**مانحين**	100000	200000	200000
	2. تعزيز اسطول الرقابة والتفتيش في سلطة جودة البيئة)	**مشترك**	50000	50000	50000
	3. مشروع انشاء مقر لسلطة جودة البيئه (مقر بيئي)	**مانحين**	500000	800000	700000
	4. حشدالجهود والطاقات لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات الدوليه البيئيه	**مشترك**	50000	10000	100000
	5. اصدار الانظمه واللوائح والتعليمات والمؤشرات والاشتراطات البيئيه الخاصه بقانون البيئه	مشترك	30000	30000	40000
	6. بناء جسم تنفيذي لانفاذ القانون والتشريعات وتفعيلها (الشرطة البيئية)	مشترك (هناك تعاون مع اليونوبس للبحث عن تمويل لهذا المشروع بالاضافة الى السويد و برنامج الامم	300000	400000	400000

			المتحدة الانمائي)		
	7. انشاء مركز معلومات بيئي واصدار تقرير دوري عن حالة البيئة	500000	مشترك	5000000	500000
	8. عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي واعداد خطة لتطويره	30000	مشترك	30000	
برنامج صون الطبيعة	**المشاريع القائمة**				
	1. مشروع الحكم وتوالد المعرفه	250000	مرفق البيئة العالمي من خلال البنك الدولي	15000	
	2. دعم التاقلم والتكيف مع التغير المناخي في منطقة جنوب المتوسط (CLIMA SOUTH)	مشروع اقليمي (لايوجد لفلسطين)	الاتحاد الاوروبي	موازنة محددة	
	3. الادارة المتكامله والمستدامه لمصادر المياه (SWIM-sm)	مشروع اقليمي (لايوجد لفلسطين)	الاتحاد الاوروبي	موازنة محددة	
	4. تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية ودمج البيئة والتغير المناخي في الخطط الوطنية	600000	بلجيكا	600000	600000
	5. (المخطط المكاني فيما يتعلق بالبيئة) تخطيط استعمالات الاراضي	غير محدد	**مشترك**	غير محدد	غير محدد
	المشاريع المقترحة/الجديدة (مرتبة حسب الأولوية)				
	1. تفعيل ادوات الاعلام البيئي	62000	مشترك	80000	80000
	2. عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي	100000	مشترك	200000	200000
	3. اعداد خطط لتنظيم المحميات الطبيعيه والمتنزهات الوطنيه	66000	مشترك	100000	
	4. وضع برنامج وطني متكامل للتعامل مع التغير المناخي	500000	مشترك	1000000	1500000
	5. اعداد خطط وطنيه للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات والطواريء البيئية	200000	مشترك	200000	200000
	6. تحديد المناطق المتاثرة بالتصحر وعمل خطة عمل	300000	مشترك (الالية العالمية) كما ان	300000	400000

			هناك محاولة لتجنيد دعم من خلال الجامعة العربية من خلال مركز أكساد		
برنامج ضبط التلوث البيئي	**المشاريع القائمة**				
	1. مبادرة افق 2020	**الاتحاد الاوروبي**	مشروع اقليمي (لايوجد موازنة محددة لفلسطين)		
	a. بناء قدرات في مجال ادارة النفايات الصلبه وادارة المياه العادمه وضبط التلوث الصناعي ودمج البيئة في القطاعات المختلفة				
	b. انشاء نظام المعلومات البيئي المشترك (SEIS)				
	2. مشروع الحكم وتوالد المعرفه	مرفق البيئة العالمي من خلال البنك الدولي	250000	150000	
	3. تعزيز قدرات سلطة جودة البيئة كمنظم لقطاع البيئة	**السويد**			
	a. تعزيز قدرات سلطة جودة البيئة الرقابية		400000	500000	500000
	b. انشاء نظام رقابة وتفتيش محوسب لاجراءات الشكاوي والرقابه البيئيه		370000		
	4. بناء القدرات لاعداد تقارير حول انبعاثات وتسجيل ونقل الملوثات	**UNEP**	15000		
	5. تعزيز مفاهيم الاستهلاك والانتاج المستدام ضمن برنامج (SWITCH MED)	**الاتحاد الاوروبي و UNEP**	مشروع اقليمي (لايوجد موازنة محددة لفلسطين)		
	المشاريع المقترحة/الجديدة مرتبة حسب الأولوية				
	1. تنظيم حملات التوعيه البيئيه لشرائح المجتمع المختلفة	مشترك	80000	90000	90000
	2. انشاء مركز للتعليم البيئي	مشترك	600000	700000	70000

3. تقييم الانبعاثات من المنشات الصناعيه والحد منها	مشترك	100000	200000	200000
4. تفعيل انظمه مراقبة جودة الهواء والمياه والتربه	مشترك	500000	500000	60000
5. انشاء نظام لتداول ونقل المواد والنفايات الخطرة	مشترك	60000	60000	60000
6. انشاء نظام رصد ومراقبة لملوثات الهواء والمياه والتربه	مشترك	600000	600000	600000
7. يوم البيئه العالمي	مشترك + UNDP	30000	30000	30000
8. ضبط مصادر الازعاج البيئي والاشعاع المؤين وغير المؤين	مشترك	100000	150000	150000
9. معالجة مواقع التلوث الساخنه	مشترك	2000000	2000000	2000000

9. المتابعة والتقييم

متابعة التقدم الذي سيتم احرازه في مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية في هذه الاستراتيجية يعتبر من الأمور المهمة جدا حيث يعكس ذلك لنا مدى نجاعة ونجاح السياسات والمشاريع التي وضعت من أجل الوصول الى تحقيق تلك الأهداف ومقدار الانجاز في هذه الأهداف، كل ذلك يساعد لاحقا في الحكم على مدى ملاءمة تلك السياسات والتدخلات أو الانشطة والمشاريع في الوصول الى الأهداف المنشودة.

تتم هذه العملية من المتابعة والتقييم بطريقتين أو على مسارين، المسار الأول يكون من خلال رصد المؤشرات التي وضعت لكل من الأهداف الاستراتيجية والتي سيتم قياسها أو حسابها مع نهاية كل سنة من سنوات الخطة وملاحظة مدى التقدم الذي حصل بناء على ما يتوفر من معلومات وبيانات وهو الأمر الغاية في الأهمية اذ بدون أرقام وبيانات دقيقة وواقعية لا يمكن قياس أو حساب تلك المؤشرات بالدقة المطلوبة وبالتالي فقد تفقد الواقعية وقد تكون مضللة ايضا. الجدول التالي رقم (6) يبن تلك المؤشرات مقابل كل هدف من الأهداف الاستراتيجة:

جدول رقم (6): المؤشرات مقابل الاهداف الاستراتيجية

الرقم	الهدف الاستراتيجي	المؤشرات
1	بيئة فلسطينية أقل تلوثاً.	1. نسبة السكان/ الأسر المتصلة بشبكات الصرف الصحي.
		2. نسبة السكان/ الأسر المتصلة بشبكات جمع النفايات الصلبة.
		3. نسبة النفايات الصلبة التي يتم طمرها بشكل صحي .
		4. نسبة النفايات الصلبة المعاد تدويرها.
		5. نسبة المياه العادمة التي تتم معالجتها.
		6. نسبة السكان القادرين على الوصول لمياه شرب آمنة
		7. نسبة المياه الصالحة للشرب من المصادر المتاحة.
		8. تركيز الملوثات في الهواء المحيط في مناطق المدن
		9. كمية النفايات الصلبة المتولدة (حسب المصدر)
2	البيئة الطبيعية والتراث الحضاري	**1.** نسبة مساحة الاراضي المكسوة بالغابات والأحراج.
		2. نسبة المساحات البرية والبحرية المحمية.
		3. عدد المواقع الاثرية والحضارية التي تم ترميمها

	مصانان ومداران بطريقة مستدامة.	وتاهيلها. 4. عدد الاصناف المهددة بالانقراض (نباتي وحيواني).
3	متطلبات التكيف والتخفيف من ظاهرة التغير المناخي والتصحر والكوارث البيئية متبناه.	1. نسبة المياه العادمة المعالجة المعاد استخدامها 2. نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتجددة. 3. كمية المياه التي يتم توفيرها بوسائل غير تقليدية 4. نسبة الاراضي المهددة بالتصحر 5. انبعاثات غازات الدفيئة 6. الخسائر البشرية والأقتصادية الناتجة عن الكوارث والمخاطر الطبيعية
4	القطاع البيئي محوكم بشكل متكامل وبما يتوافق مع المعايير الدولية.	1. نسبة الاراضي تحت السيطرة الفلسطينية. 2. عدد القوانين التي تمت مراجعتها وتحديثها 3. عدد التشريعات والأنظمة والتعليمات والاشتراطات التي تم اعدادها واقرارها. 4. عدد القضايا البيئية التي يتم فيها الاحتكام الى قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة. 5. عدد جولات الرقابة والتفتيش البيئي المنفذة 6. عدد الكوادر التي تلقت التدريب المناسب 7. عدد الأجهزة والمعدات التي تم توفيرها 8. عدد الكوادر التي تم توظيفها 9. عدد الاتفاقيات التي تم توقيعها وأصبحت فلسطين عضواً فيها 10. عدد التقارير والدراسات والأبحاث التي تم اعدادها

أما المسار الثاني فسيكون من خلال تقييم برامج الموازنة وتحديد مدى تحقيق ما جاء فيها من غايات وأهداف والمخرجات لكل واحد من تلك الأهداف في كل برنامج. حيث أن رصد الأموال في الموازنة لكل من هذه الاهداف وبالتالي المخرجات سيتطلب في النهاية تحقيق تلك الأهداف مقابل ما تم رصده. التقارير التي ستصدر في نهاية العام حول هذه الموازنة سوف

تقدم تحليلا ووصفا لما أنجز من أهداف ومخرجات مقابل ما تم اعتماده في هذه الموازنة وكذلك مقدار ما أنفق مقارنة مع النجاز الذيي تحقق.

10. الملاحق

ملحق أ: نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة

الهدف الاستراتيجي:	بيئة فلسطينية أقل تلوثاً.

السياسة:	ضبط مصادر تلويث البيئة المختلفة.

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	تم إدراج هذه السياسة في استراتيجية البيئة القطاعية للأعوام 2011 و2013 وتم انجاز جزء بسيط من التدخلات المدرجة تحت هذه السياسة حسب الامكانيات المتاحة، غير أنه ما زال هناك العديد من التدخلات الواجب تنفيذها.

التوجه المقترح للسياسة:	تفعيل انظمة المراقبة والتفتيش والضبط البيئي واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط وتقليل الملوثات الى البيئة من مصادرها المختلفة.

الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	• التعديات المتكررة من قبل المواطنين على عناصر البيئة المختلفة. • وجود العديد من المنشات الصناعية التي لا تلتزم بالمعايير البيئية وتتسبب بتلوث الهواء والتربة. • تعرض مصادر المياه للتلوث بشكل مستمر ومتصاعد نتيجة للضخ غير المنظم وتسرب المياه العادمة غير المعالجة اليها. • الافراط في استخدام الكيماويات الصناعية والزراعية. • ممارسات الاحتلال ومخلفات المستوطنات القائمة تفاقم مشاكل تلوث البيئة بشكل شديد. • عدم وجود آليات تقنية لمعالجة النفايات الخطرة.

مجال السياسة	

×	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها.
	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفاعليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية.
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الانسان
×	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني.
	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً.

الآثار التي تخلفها السياسة:	يسهم تطبيق هذه السياسة في تحسين الوضع الصحي والبيئي وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي لكافة فئات المجتمع .

القطاع	البيئة

الهدف الاستراتيجي:	بيئة فلسطينية أقل تلوثاً.

السياسة:	تحسين نظم إدارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة.

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	طرأ تحسن ملحوظ على الوضع القائم لهذه السياسة حيث تم انجاز مكب المنيا الذي يخدم محافظتي الخليل وبيت لحم وجاري العمل على مكب جحر الديك في قطاع غزة، إلا أنه لا زال هناك بعض التدخلات الملحة والتي هي بحاجة للتنفيذ من أجل أن تشمل خدمة إدارة النفايات الصلبة معظم محافظات الوطن.

التوجه المقترح للسياسة:	توسيع وتحسين جودة الخدمة المقدمة وإدارة آمنة لقطاع النفايات وحماية البيئة.

الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	• الحاجة المستمرة لتطوير البنية التحتية في مجال إدارة النفايات. • الأثر السلبي المباشر للنفايات على الصحة العامة والبيئة. • حماية المصادر الطبيعية من التلوث. • ممارسات الاحتلال والمستوطنات ومخلفات العدوان المتكرر.

مجال السياسة:	

	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها.
×	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفاعليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية.
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الانسان.
×	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني.
	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً.

الآثار التي تخلفها السياسة:	إن الاستثمار في مجال البنية التحتية الخاصة بإدارة النفايات الصلبة والسائلة يسهم في تحسين الوضع الصحي والبيئي وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي لكافة فئات المجتمع.

القطاع	البيئة

الهدف الاستراتيجي:	البيئة الطبيعية والتراث الحضاري مصانان ومداران بطريقة مستدامة.

السياسة:	تأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل.

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	تم انجاز عمل جزئي فيما كان منصوص عليه في استراتيجية البيئة القطاعية للأعوام 2011 و 2013 بإعداد تقرير خاص عن حال المحميات الطبيعية بالتعاون مع الاتحاد العالمي لصون الطبيعة وجاري العمل على إعداد خطة إدارية لمحمية وادي القف، أما فيما يخص الساحل الفلسطيني فلم يتم العمل عليه لوجود عوائق سياسية.

التوجه المقترح للسياسة:	تأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل.

الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	• تدهور الغطاء النباتي مع وجود تهديد للكثير من الأنواع والأصناف النباتية بالاختفاء من موائلها الطبيعية. • كثرة التعديات على المحميات الطبيعة والساحل والبيئة البحرية. • كثرة التعديات وفقدان الكثير من المواقع الحضارية والتراثية الهامة. • ممارسات الاحتلال الاسرائيلي في السيطرة على العديد من المحميات وتدمير العديد من المواقع الحضارية والتراثية الهامة.

مجال السياسة	

×	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها.
	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفاعليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية.
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الانسان
×	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني.
×	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً.

الآثار التي تخلفها السياسة:	تسهم هذه السياسة في خلق بيئة طبيعية وتاريخية مصانة ، كما سوف تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص عمل ومصدر دخل اضافي من خلال السياحة.

القطاع	البيئة

الهدف الاستراتيجي:	البيئة الطبيعية والتراث الحضاري مصانان ومداران بطريقة مستدامة.

السياسة:	حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري.

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	تم الإهتمام في المشهد الجمالي والتراث الحضاري من خلال إعداد المخطط الوطني لحماية الموارد الطبيعية والمعالم التاريخية في سياق إعداد المخطط الوطني المكاني كما تم تنفيذ العديد من مشاريع تأهيل وترميم المواقع التاريخية والآثرية في الأعوام الثلاثة السابقة قامت بتنفيذها وزارة السياحة والآثار ومنظمات المجتمع المدني.

التوجه المقترح للسياسة:	حماية التراث الحضاري والمشهد الجمالي وتشجيع السياحة البيئية

الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	• التعديات على المواقع الأثرية وفقدان الكثير منها. • النشاطات الإنسانية المختلفة التي أدت إلى تشوه المشهد الجمالي. • الممارسات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية.

مجال السياسة:	إن تطبيق هذه السياسة يحسن فرص الاستفادة من المشاريع الاقليمية ويحفز الدول الغربية على المساهمة في عملية البناء والتنمية

بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها.	X
استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفاعليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية.	X
إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الانسان	
تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني.	X
مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.	X
تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً.	

الآثار التي تخلفها السياسة:	تسهم هذه السياسة الى تشجيع الإستثمار في قطاع السياحة البيئية والعمل على حماية المشهد الجمالي من التشوهات الصناعية والعمرانية المختلفة غير أن تطبيق هذه السياسه بحاجة الى إهتمام خاص من قبل صناع القرار حيث إن هناك نوع من المعارضة وعدم الرضى من قبل البعض.

القطاع	البيئة

الهدف الاستراتيجي:	البيئة الطبيعية والتراث الحضاري مصانان ومداران بطريقة مستدامة.

السياسة:	تنظيم استغلال المصادر الطبيعية المتاحة(المتجددة)

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	هناك نوع من سوء إدارة وإهمال في الحفاظ على المصادر الطبيعية المتجددة وإستغلالها بشكل منظم ومستدام وترجع تلك الإسباب الى عدم وجود سيطرة فلسطينية كاملة على تلك المصادر ونقص المنظومة القانونية التي تنظم إدارة واستغلال تلك المصادر بالإضافة الى ضعف التطبيق والوعي العام بأهمية حماية وإستغلال المصادر الطبيعية.

التوجه المقترح للسياسة:	تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول العربية ودول الاقليم والمنظمات الدولية

الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	• البيئة تعتبر من القضايا العالمية التي تحتاج الى جهد جماعي • امكانية الاستفادة من المبادرات المشتركة وتبادل الخبرات بين دول الاقليم

مجال السياسة	إن تطبيق هذه السياسة يحسن فرص الاستفادة من المشاريع الاقليمية ويحفز الدول الغربية على المساهمة في عملية البناء والتنمية

X	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها.
X	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفاعليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية.
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الانسان
X	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني.
X	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً.

الآثار التي تخلفها السياسة:	إن الإدارة الفعالة للمصادر الطبيعية سوف تساهم في استدامتها بشكل فعال وتنمية الاقتصاد الوطني.

القطاع	البيئة

الهدف الاستراتيجي:	البيئة الطبيعية والتراث الحضاري مصانان ومداران بطريقة مستدامة.

السياسة:	تنظيم استعمالات الأراضي

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	تم الشروع في إعداد المخطط الوطني المكاني والمصادقة على الجزء الأول منه المتمثل بالمخطط الوطني لحماية المصادر الطبيعية والمعالم التاريخية الى جانب تطوير وتعديل المخططات الهيكلية للمدن والقرى .

التوجه المقترح للسياسة:	التخطيط السليم لاستعمالات الأراضي

الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	• غياب سياسة استعمالات الأراضي. • التعديات والاستخدام العشوائي للأراضي.

مجال السياسة	إن تطبيق هذه السياسة يحسن فرص الاستفادة من المشاريع الاقليمية ويحفز الدول الغربية على المساهمة في عملية البناء والتنمية

X	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها.
X	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفاعليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية.
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الانسان
X	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني.
	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً.

الآثار التي تخلفها السياسة:	إن هذه السياسة تساعد على التخطيط السليم لإستخدامات الأرضي وتنظيمها بشكل سليم بحيث تؤدي حماية المصادر الطبيعية وتحسين المشهد الجمالي وتخصيص الأراضي لتتناسب وطبيعة الأنشطة المختلفة.

القطاع	البيئة

الهدف الاستراتيجي:	متطلبات التكيف والتخفيف من ظاهرة التغير المناخي والتصحر والكوارث البيئية متبناه.

السياسة:	تعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	ما زال الوضع المؤسسي والإطار القانوني واللوجستي دون المستوى المطلوب وبحاجة الى تطوير وتعزيز وإهتمام كبير من قبل الجهات المعنية على الرغم من وجود العديد من الجهات الرسمية ومنظمات العمل المجتمعي والمراكز المتخصصة التي تطالب باستمرار بضرورة تفعيل وتطوير هذا القطاع.

التوجه المقترح للسياسة:	وضع وتفعيل الخطط الوطنية للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية وتعزيز القدرات الفنية.

الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	• غياب و ضعف الخطط الوطنية للتعامل مع الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ. • البنية التحتية المتوفرة غير مؤهلة لمواجه الكوارث الطبيعية. • ارتفاع تكاليف الاضرار الناتجة عن الكوارث والظروف الاقتصادية الصعبة.

مجال السياسة	إن تطبيق هذه السياسة يحسن فرص الاستفادة من المشاريع الاقليمية ويحفز الدول الغربية على المساهمة في عملية البناء والتنمية

X	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها.
X	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفاعليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية.
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الانسان
X	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني.
X	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً.

الآثار التي تخلفها السياسة:	أن تطبيق هذه السياسة سوف يساهم في تحسن الجاهزية الفنية للوقاية من حدوث الكوارث الطبيعية والتعامل معها بشكل سليم ومنظم وإمكانية التعافي من الآثار المترتبة على حدوث الكوارث الطبيعية.

القطاع	البيئة

الهدف الاستراتيجي:	متطلبات التكيف والتخفيف من ظاهرة التغير المناخي والتصحر والكوارث البيئية متبناه.

السياسة:	تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	يجري العمل حالياً على تنفيذ مشروع يهدف دمج إعتبارات التغيير المناخي في الخطط والسياسات الوطنية.

التوجه المقترح للسياسة:	دعم وتفعيل الأنشطة والتوجهات والسياسات الهادفه الى التكيف مع ظاهرة التغير المناخي

الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	• محدودية مصادر المياه المتوفرة • تراجع في كمية الأمطار. • تراجع الإنتاج الزراعي وزيادة الفقر.

مجال السياسة	إن تطبيق هذه السياسة يحسن فرص الاستفادة من المشاريع الاقليمية ويحفز الدول الغربية على المساهمة في عملية البناء والتنمية

X	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها.
X	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفاعليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية.
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الانسان
X	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني.
X	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً.

الآثار التي تخلفها السياسة:	أن تطبيق هذه السياسة سوف يساهم في التقليل من الآثار المترتبة عن التغيرات المناخية خاصة في مجالي المياه والزراعة ,والصحة العامة وتقليل معدلات الفقر بين فئات المجتمع

القطاع	البيئة

الهدف الاستراتيجي:	متطلبات التكيف والتخفيف من ظاهرة التغير المناخي والتصحر والكوارث البيئية متبناه.

السياسة:	مكافحة التصحر

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	اعتماد "الاستراتيجية الوطنية، برنامج العمل الوطني واستراتيجية التمويل المتكاملة لمكافحة التصحر في الأرض الفلسطينية المحتلة (2012)"، إدماج تمويل التغير المناخي في الإدارة المستدامة للأراضي.

التوجه المقترح للسياسة:	إعداد الخرائط التفصيلية لحالة التصحر في فلسطين وتنفيذ برامج ومشاريع للحد من ظاهرة التصحر وتطوير الوضع المؤسسي في هذا المجال وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي والاستفادة من الاتفاقيات الخاصة بهذا الموضوع.

الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	• تدهور وانجراف التربة. • تدهور وتراجع الغطاء النباتي والتنوع الحيوي. • التغيرات المناخية.

مجال السياسة	

×	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها.
×	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفاعليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية.
	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الانسان
×	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني.
×	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
×	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً.

الآثار التي تخلفها السياسة:	ان تنفيذ هذه السياسة سوف يعمل على الحد من التصحر وبالتالي زيادة الإنتاجية ومنع تدهور التربة ومكافحة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي

القطاع	البيئة

الهدف الاستراتيجي:	القطاع البيئي محوكم بشكل متكامل وبما يتوافق مع المعايير الدولية.

السياسة:	تعزيز السلوك المرتبط بالحفاظ على البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي العام

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	إعداد الاستراتيجية الوطنية للتعية والتعليم البيئي، تنفيذ العديد من الأنشطة والفعاليات التي تعمل على رفع وتعزيز الوعي البيئي، تأسيس العديد من الأندية البيئية في المدارس، أصدار عدد من المواد الإعلامية والمنشورات، المشاركة في عدد من المؤتمرات

التوجه المقترح للسياسة:	تنفيذ المخرجات الصادرة عن الاستراتيجية في محال التعليم والتوعية والإعلام بتنسيق وتكامل مع الشركاء في القطاع.

الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	• ما زالت الحاجة موجودة لتعزيز الوعي البيئي وترجمة المعرفة إلى سلوك. • ضعف التكامل العمل المؤسسي في مجال رفع الوعي البيئي.

مجال السياسة	

	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها.
×	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفاعليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية.
×	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الانسان
×	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني.
×	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
×	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً.

الآثار التي تخلفها السياسة:	إن رفع الوعي بين فئات المجتمع المختلفة تعمل على تعزيز السلوك الصديق للبيئة بما يخدم حماية المصادر الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة ويعزز تكامل العمل المؤسسي في هذا الإطار.

القطاع	البيئة

الهدف الاستراتيجي:	القطاع البيئي محوكم بشكل متكامل وبما يتوافق مع المعايير الدولية.

السياسة:	تطوير الأطار القانوني والمؤسسي الناظم لقطاع البيئة.

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	إصدار نظام خاص بمصانع الحجر والرخام، إصدار نظام إدارة النفايات الطبية، تم إعداد المعايير الخاصة بإغلاق المكبات العشوائية، يجري العمل على إصدار نظام إدارة النفايات الخطرة، يجري العمل على نظام إدارة النفايات الصلبة، يجري العمل على نظام ربط المنشآت بشبكات الصرف الصحي، جاري العمل على إعداد مواصفات خاصة الحمأة المعالجة، يجري العمل على إعداد نظام حماية الطبيعة، توقيع مذكرات تفاهم مع العديد من المؤسسات مثل وزارة البيئة التونسية، جهاز الإحصاء المركزي، وزارة شؤون المرأة، مركز التعليم البيئي.

التوجه المقترح للسياسة:	تعزيز قدرات المؤسسات في القطاع وتفعيل العمل المؤسسي والتكامل بينها، واجراء مراجعة شاملة للقوانين المرتبطة بالقطاع واستكمال اصدار التشريعات والانظمة المتصلة بها.

الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	• نقص التشريعات والانظمة والمقاييس لمختلف نواحي القطاع • بروز بعض التناقض بين القوانين السارية • الحاجة الى تطوير القوانين بما يراعي التطورات التي حدثت في القطاع • تشابك الصلاحيات والمسؤوليات بين مؤسسات القطاع • ضعف القدرات الرقابية لدى المؤسسات

مجال السياسة	

×	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها.
×	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفاعليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية.
×	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الانسان.
×	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني.
×	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
×	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً.

الآثار التي تخلفها السياسة:	يسهم تطبيق هذه السياسة في تحسين البيئة القانونية وسيادة القانون في القطاع البيئي، أن تطبيق هذه السياسة يؤدي إلى تعزيز الأداء المؤسساتي لمؤسسات السلطة ويسهم في تحسين الرضى العام بخصوص ادائها.

القطاع	البيئة

الهدف الاستراتيجي:	القطاع البيئي محوكم بشكل متكامل وبما يتوافق مع المعايير الدولية.

السياسة:	تعزيز قدرات المؤسسات البيئية.

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	تعاني مؤسسات القطاع من قلة الكادر المتخصص لا سيما في مجال الرقابة والتفتيش وتطبيق القانون.

التوجه المقترح للسياسة:	رفع القدرات وتطوير الأداء.

الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	• نقص الكادر الفني المتخصص في سلطة جودة البيئة ومؤسسات القطاع الأخرى ذات العلاقة. • ضعف القدرات الرقابية لدى سلطة جودة البيئة ومؤسسات القطاع الأخرى ذات العلاقة.

مجال السياسة	

بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها.	×
استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفاعليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية.	×
إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الانسان	
تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني.	×
مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.	×
تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً.	×

الآثار التي تخلفها السياسة:	إن نتائج تطبيق هذه السياسة على المدى الطويل تسهم في تحسين الوضع الرقابي على الصحة والبيئة وبالتالي تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكافة فئات المجتمع ومستوى الرضا على الأداء العام.

القطاع	البيئة

الهدف الاستراتيجي:	القطاع البيئي محوكم بشكل متكامل وبما يتوافق مع المعايير الدولية.

السياسة:	تعزيز دور فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	تعزز وضع فلسطين الأمم المتحدة برفع درجة العضوية إلى دولة مراقب، وفي السنوات الأخيرة تعزز التعاطف مع فلسطين نتيجة للاعتداءات والحروب التي فرضت عليها ومن الضروري استثمار هذا التعاطف والتأييد الدولي لاقامة الدولة المستقلة.

التوجه المقترح للسياسة:	تفعيل مشاركة فلسطين في المحافل والمنابر الدولية في القضايا المرتبطة بالبيئة.

الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	• البيئة تعتبر من القضايا العالمية التي تحتاج الى جهد جماعي • فلسطين لا تتمثل بالشكل الدبلوماسي المناسب كعضو كامل في أغلب المحافل الدولية • يمكن التخفيف من آثار الاحتلال على البيئة من خلال الضغط الدولي من قبل الهيئات المختصة

مجال السياسة	إن تطبيق هذه السياسة يحسن فرص الاستفادة من المشاريع الاقليمية ويحفز الدول الغربية على المساهمة في عملية البناء والتنمية

×	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها.
×	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفاعليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية.
×	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الانسان
×	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني.
×	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
×	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً.

الآثار التي تخلفها السياسة:	إن تطبيق هذه السياسة يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته عن الآثار البيئية المدمرة للاحتلال ويحفز الدول على المساهمة الفاعلة في إعادة الإعمار وفي الوقت نفسه يلزم الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق المعايير الدولية محليا.

القطاع	البيئة

الهدف الاستراتيجي:	القطاع البيئي محوكم بشكل متكامل وبما يتوافق مع المعايير الدولية.

السياسة:	تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول العربية ودول الإقليم والمنظمات الدولية.

الوضع في الفترة الواقعة بين عاميْ 2011 و2013:	عضوية دولة فلسطين في اليونسكو، تبعاً لعضويتها في الأمم المتحدة. اوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة البيئة التونسية. حضور الاجتماعات الاقليمية

التوجه المقترح للسياسة:	تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول العربية ودول الاقليم والمنظمات الدولية

الأسباب التي تقف وراء هذه السياسة:	• البيئة تعتبر من القضايا العالمية التي تحتاج الى جهد جماعي • امكانية الاستفادة من المبادرات المشتركة وتبادل الخبرات بين دول الاقليم. • امكانية الاستفادة من مبادرات المنظمات الدولية.

مجال السياسة	

×	بسط السيطرة الفلسطينية على أرض الدولة ومواردها وتطويرها.
×	استكمال البناء المؤسسي للدولة والارتقاء بفاعليتها وقدراتها في توفير الخدمات ذات الجودة العالية.
×	إعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال وتعزيز السلم المجتمعي المبني على احترام حقوق الانسان
×	تعزيز الاقتصاد الوطني المستقل وتفعيل القطاع الخاص الفلسطيني.
×	مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
×	تعزيز حضور دولة فلسطين (الرسمي وغير الرسمي) عربياً وإقليمياً ودولياً.

الآثار التي تخلفها السياسة:	إن تطبيق هذه السياسة يحسن فرص الاستفادة من المشاريع الاقليمية ويحفز الدول الغربية على المساهمة في عملية البناء والتنمية

ملحق ب: توزيع المسؤوليات

1. المؤسسات الحكومية

السياسة: ضبط مصادر تلويث البيئة المختلفة			
المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها)	**البرامج** (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	سلطة جودة البيئة	تطوير التشريعات والأنظمة والأدلة الرقابية، منح الموافقات البئية، الرقابة والتفتيش الضبط البيئي، المسوحات البيئية، التقارير البيئية، إجراء الفحوصات والقياسات البيئية	ضبط تلوث البيئة صون الطبيعة
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة الصحة	الرقابة والتفتيش، القياسات والفحوصات، التشريعات والأنظمة	
	وزارة الإقتصاد الوطني	التراخيص والمتابعة والتنسيق	
	وزارة الحكم المحلي	التراخيص والمتابعة والتنسيق	
	سلطة المياه	القياسات والفحوصات، التشريعات والأنظمة	
	وزارة الزراعة	الرقابة والتفتيش فيما يتعلق بالمبيدات الزراعية والاسمدة الكيماوية،	

	المواصفات والمقاييس	تطوير المواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية	
	الجهاز المركزي للإحصاء	توفير البيانات والمعلومات وإجراء المسوحات البيئية	
	وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	تراخيص أبراج ومحطات البث الخلوي ومحطات الإذاعة والتلفزيون	
	وزارة النقل والمواصلات	تراخيص المركبات ومتابعة إنبعاثات العوادم	

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية)
مؤسسات الحكم المحلي (بلدية ومجالس قروية)	التراخيص، الرقابة والتفتيش والمخالفات	
مؤسسات القطاع الأهلي	المشاركة في تطوير التشريعات ، رقابة الأداء، دراسات وأبحاث	
مؤسسات القطاع الخاص	رقابة ذاتية لمصادر التلوث والألتزام	

	بالإشتراطات والتعليمات البيئية، الإستثمار في مشاريع صديقة للبيئة	
مؤسسات ومنظمات دولية	توفير الدعم المادي والفني	
غيرها (حدد)		

1. المؤسسات الحكومية

السياسة: تحسين نظم إدارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة			
المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها)	**البرامج** (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة الحكم المحلي	التشريعات والأنظمة والمعلومات، تطوير نظم إدارة النفايات من الجمع حتى التخلص، متابعة تنفيذ المشاريع ذات العلاقة ،بناء قدرات، دعم ومتابعة الهيئات المحلية، توعية الجمهور	
المؤسسات الحكومية الأخرى	سلطة جودة البيئة	التشريعات والأنظمة والمؤشرات والمعلومات، الرقابة والتفتيش والرصد ومنح الموافقات البيئية، تنفيذ حملات توعوية، وضع القوائم الخاصة بالنفايات الخطرة، خطط واستراتيجيات، وضع وتطبيق منظومة	ضبط التلوث صون الطبيعة البرنامج الإداري

		تتبع مسار النفايات الخطرة	
	وزارة الصحة	التشريعات والأنظمة، تراخيص، رقابة وتفتيش، معالجة النفايات الطبية	
	وزارة الزراعة	تنفيذ مشاريع تجريبية في مجال تقليل النفايات الزراعية، تشجيع استخدام المياه العادمة المعالجة للإغراض الزراعية	
	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية	تنسيق ومأسسة التخطيط بالمشاركة	
	وزارة الإقتصاد الوطني	تشجيع القطاع الخاص في الإستثمار في قطاع النفايات الصلبة والسائلة والخطرة	
	سلطة المياه	التشريعات والإنظمة والمعلومات ومؤشرات، رقابة وتفتيش وعمل الفحوصات، وضع الخطط الخاصة بالمياه العادمة	
	الإحصاء الفلسطيني	توفير المعلومات والبيانات ،اجراء	

		المسوحات، وضع المؤشرات	

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية)
مؤسسات الحكم المحلي (بلدية ومجالس قروية)	تنفيذ المشاريع ذات العلاقة، رقابة داخلية، ادارة النفايات من الجمع حتى التخلص، المشاركة في رفع الوعي البيئي، ادارة شبكات المياه العادمة، رقابة وتفتيش ومخالفات	
مؤسسات القطاع الأهلي	رفع الوعي،دراسات وأبحاث، مشاريع ريادية، معلومات	
مؤسسات القطاع الخاص	الأستثمار في هذا المجال، المشاركة في التخطيط، رقابة ذاتية	
مؤسسات ومنظمات دولية	الدعم المادي والفني	

غيرها (حدد) مجالس الخدمات المشتركة	تشغيل وادارة المكبات الصحية، تنسيق وتنظيم عمليات جمع ونقل والتخلص من النفايات الصلبة	

1. المؤسسات الحكومية

السياسة: تأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل			
المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها)	**البرامج** (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	سلطة جودة البيئة	إعلان المحميات، إدارة المحميات، وضع التشريعات الخاصة، التخطيط، الرقابة والتفتيش والضبط والرصد، مسوحات وأبحاث ودراسات	صون البيئة الطبيعية
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة الزراعة	الرقابة والتفتيش، مسوحات وأبحاث ودراسات، إدارة المحميات، وضع التشريعات الخاصة، التخطيط	
	وزارة السياحة والآثار	السياحة البيئية، تشجيع السياحة، وضع التشريعات الخاصة	
	سلطة المياه	فحوصات وقياسات جودة مياه البحر	
	وزارة الصحة	فحوصات وقياسات جودة مياه البحر	
	وزارة الداخلية	تنفيذ القانون	
	وزارة الاقتصاد الوطني	تشجيع وتحفيز القطاع الخاص	

	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية	تنسيق عملية التخطيط	

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية)
مؤسسات الحكم المحلي (بلدية ومجالس قروية)	توفير خدمات، مشاركة في الإدارة، استثمار	
مؤسسات القطاع الأهلي	دراسات وأبحاث ومسوحات، مشاركة في التخطيط والتطوير، مشاركة في الإدارة	
مؤسسات القطاع الخاص	الاستثمار، تمويل	
مؤسسات ومنظمات دولية	دعم وتمويل، بناء قدرات	
غيرها (حدد)		

1. المؤسسات الحكومية

السياسة: حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري			
المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها)	**البرامج** (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	سلطة جودة البيئة	التخطيط، التشريعات الخاصة، الموافقات البيئية، الرصد، دراسات وأبحاث، الرقابة والتفتيش والضبط	صون البيئة الطبيعية
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة السياحة والآثار	التخطيط، التشريعات، الإدارة، الرقابة والتفتيش، الرصد، التوعية الجماهيرية	
	وزارة الزراعة	التخطيط، التشريعات	
	سلطة المياه	إدارة وتخطيط، تعليمات	
	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية	تنسيق عملية التخطيط	
	وزارة الداخلية	تنفيذ القانون	
	وزارة الاقتصاد الوطني	تشجيع الاستثمار	
	وزارة الثقافة	التوثيق، دراسات، التوعية الجماهيرية	

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية)
مؤسسات الحكم المحلي (بلدية ومجالس قروية)	المشاركة في الإدارة، تقديم الخدمات، رقابة وتفتيش، مخالفات	
مؤسسات القطاع الأهلي	دراسات وأبحاث ومسوحات، مشاركة في التخطيط والتطوير، مشاركة في الإدارة	
مؤسسات القطاع الخاص	الاستثمار، تمويل	
مؤسسات ومنظمات دولية	دعم وتمويل، بناء قدرات	
غيرها (حدد)		

1. المؤسسات الحكومية

السياسة: تنظيم استغلال المصادر الطبيعية المتاحة (المتجددة)			
المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها)	**البرامج** (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	سلطة جودة البيئة	التخطيط، التشريعات الخاصة، الإدارة، الموافقات البيئية، الرصد، دراسات وأبحاث، الرقابة والتفتيش والضبط، التوعية الجماهيرية	صون البيئة الطبيعية
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة الزراعة	التخطيط، الإدارة، التشريعات، التوعية الجماهيرية	
	سلطة المياه	التخطيط، الإدارة، التشريعات، التوعية الجماهيرية	
	وزارة الداخلية	تنفيذ القانون	
	وزارة الاقتصاد الوطني	تشجيع الاستثمار	
	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية	تنسيق عملية التخطيط	
	وزارة التربية والتعليم	التوعية الجماهيرية	

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية)
مؤسسات الحكم المحلي (بلدية ومجالس قروية)	المشاركة في الإدارة، تقديم الخدمات، رقابة وتفتيش، مخالفات	
مؤسسات القطاع الأهلي	دراسات وأبحاث ومسوحات، مشاركة في التخطيط والتطوير، مشاركة في الإدارة	
مؤسسات القطاع الخاص	الاستثمار، تمويل	
مؤسسات ومنظمات دولية	دعم وتمويل، بناء قدرات	
غيرها (حدد)		

1. المؤسسات الحكومية

السياسة: تنظيم استعمالات الأراضي			
المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها)	**البرامج** (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية	التنسيق وقيادة العمل التخطيطي	
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة الحكم المحلي	التخطيط، التشريعات، رقابة وتفتيش وضبط ورصد ومخالفات وتراخيص وموافقات	
	وزارة الزراعة	التخطيط، التشريعات، رقابة وتفتيش وضبط ورصد ومخالفات وتراخيص وموافقات	
	سلطة الأراضي	تسجيل الأراضي والتسوية وإدارة الملكية، تخصيص الأراضي والاستملاك للمنفعة العامة	
	سلطة جودة البيئة	التخطيط، التشريعات، رقابة وتفتيش وضبط ورصد ومخالفات وتراخيص	صون البيئة الطبيعية

		وموافقات	
	وزارة الأشغال العامة والاسكان	التخطيط، التشريعات، تراخيص وموافقات	
	وزارة الاقتصاد الوطني	التخطيط، التشريعات، تراخيص وموافقات	
	وزارة السياحة والآثار	التخطيط، التشريعات، تراخيص وموافقات	
	وزارة النقل والمواصلات	التخطيط، التشريعات، تراخيص وموافقات	
	وزارة الداخلية	تنفيذ القانون	

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	**الترتيبات المطلوبة** (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية)
مؤسسات الحكم المحلي (بلدية ومجالس قروية)	المشاركة في الإدارة، تقديم الخدمات، رقابة وتفتيش، مخالفات	

مؤسسات القطاع الأهلي	دراسات وأبحاث ومسوحات، مشاركة في التخطيط والتطوير، مشاركة في الإدارة	
مؤسسات القطاع الخاص	الاستثمار، تمويل	
مؤسسات ومنظمات دولية	دعم وتمويل، بناء قدرات	
غيرها (حدد)		

1. المؤسسات الحكومية

السياسة: تعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية			
المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها)	**البرامج** (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	سلطة جودة البيئة	التخطيط، التشريعات، توجيهات، دعم فني	
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة الحكم المحلي	التخطيط، التشريعات، دعم وإسناد	
	وزارة الزراعة	التخطيط، التشريعات، دعم فني	
	وزارة الأشغال العامة والاسكان	التخطيط، التشريعات، دعم وإسناد	
	وزارة الصحة	التخطيط، التشريعات، دعم وإسناد، إسعاف، طعوم، رعاية صحية	
	سلطة المياه	التخطيط، التشريعات	
	وزارة النقل والمواصلات	التخطيط، دعم وأسناد	
	وزارة الداخلية	التخطيط، التشريعات، حفظ الامن والدعم والإسناد والإسعاف	
	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية	التخطيط والتنسيق	

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية)
مؤسسات الحكم المحلي (بلدية ومجالس قروية)	التخطيط، المشاركة في الإدارة، دعم وإسناد	
مؤسسات القطاع الأهلي	دعم وإسناد	
مؤسسات القطاع الخاص	دعم وإسناد	
مؤسسات ومنظمات دولية	التمويل	
غيرها (حدد)		

1. المؤسسات الحكومية

السياسة: تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي			
المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها)	**البرامج** (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	سلطة جودة البيئة	التخطيط، التشريعات، إدارة، الرصد، توعية جماهيرية	
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة الحكم المحلي	التخطيط، التشريعات، إدارة	
	وزارة الزراعة	التخطيط، التشريعات، إدارة، الرصد، توعية جماهيرية	
	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية	تنسيق العمل المؤسسي	
	وزارة الصحة		
	سلطة المياه	التخطيط، التشريعات، إدارة، توعية جماهيرية	
	وزارة النقل والمواصلات	التخطيط، الأرصاد	

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية)
مؤسسات الحكم المحلي (بلدية ومجالس قروية)	التخطيط، المشاركة في الإدارة، دعم وإسناد	
مؤسسات القطاع الأهلي	دعم وإسناد	
مؤسسات القطاع الخاص	دعم وإسناد	
مؤسسات ومنظمات دولية	التمويل	
غيرها (حدد)		

1. المؤسسات الحكومية

السياسة: مكافحة التصحر			
المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها)	**البرامج** (عبر أي برنامج/ برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	سلطة جودة البيئة	التخطيط، التشريعات، الدعم الفني، التوعية الجماهيرية، التنسيق بين المؤسسات	
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة الزراعة	التخطيط، التشريعات، الدعم الفني، التوعية الجماهيرية	
	سلطة المياه	التخطيط، التشريعات، الدعم الفني، التوعية الجماهيرية	
	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية	التنسيق بين المؤسسات	
	وزارة الحكم المحلي	التخطيط، التشريعات	

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية)
مؤسسات الحكم المحلي (بلدية ومجالس قروية)	التخطيط، المشاركة في الإدارة، دعم وإسناد	
مؤسسات القطاع الأهلي	دعم وإسناد	
مؤسسات القطاع الخاص	دعم وإسناد	
مؤسسات ومنظمات دولية	التمويل	
غيرها (حدد)		

1. المؤسسات الحكومية

السياسة: تعزيز السلوك المرتبط بالحفاظ على البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي العام			
المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها)	**البرامج** (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	سلطة جودة البيئة	إعداد الخطط الإستراتيجية، تنفيذ حملات توعوية، تنظيم مخيمات بيئية، إنشاء أندية بيئية، تعميم مفهوم التربية البيئية ، تشجيع المبادرات الجماعية والفردية الهادفة الى حماية البيئة، تصميم وإعداد نشرات توعوية	
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة التربية والتعليم العالي	تنظيم حملات توعوية، إنشاء مخيمات بيئية، تطوير المناهج من منظور بيئي ، المشاركة في إعداد الخطط التوعوية	
	وزارة الصحة	تنظيم حملات توعوية، إعداد وتوزيع نشرات توعوية، المشاركة في إعداد الخطط التوعوية	

	وزارة الحكم المحلي	المشاركة في اعداد الخطط التوعوية	
	وزارة الإعلام	تشجيع وتحفيز الاعلام البيئي ، تطوير السياسات الاعلامية	
	وزارة السياحة والآثار	تشجيع السياحة البيئية، وحملات التوعية والإرشاد السياحي	
	وزارة الزراعة	الإرشاد الزراعي، المشاركة في إعداد الخطط التوعوية، تنظيم حملات التوعية	
	سلطة المياه	تنظيم حملات توعوية، إعداد وتوزيع نشرات توعوية، المشاركة في إعداد الخطط التوعوية	
	سلطة الطاقة	تنظيم حملات توعوية، إعداد وتوزيع نشرات توعوية، المشاركة في إعداد الخطط التوعوية	
	وزارة الإقتصاد الوطني	حملات توعوية وارشاد، المشاركة في اعداد الخطط والبرامج البيئية	

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية)
مؤسسات الحكم المحلي (بلدية ومجالس قروية)	تنظيم حملات توعية	
مؤسسات القطاع الأهلي	المشاركة في أعداد الخطط، تنظيم حملات توعية، إعداد دراسات وأبحاث	
مؤسسات القطاع الخاص	رعاية حملات توعوية ، تنفيذ نشاطات توعوية، تبني السياسات البيئية في الممارسات والأعمال اليومية	
مؤسسات ومنظمات دولية	توفير الدعم المالي والفني	
غيرها (حدد)		

1. المؤسسات الحكومية

السياسة: تطوير الأطار القانوني والمؤسسي الناظم لقطاع البيئة			
المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها)	**البرامج** (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	سلطة جودة البيئة	إقتراح وتطوير القوانين والأنظمة والتعليمات والإشتراطات البيئية	
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة الزراعة	المشاركة في عملية تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات	
	وزارة الصحة	المشاركة في عملية تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات	
	وزارة الحكم المحلي	المشاركة في عملية تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات	
	وزارة العدل	المشاركة في عملية تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات	
	وزارة السياحة والآثار	المشاركة في عملية تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات	
	وزارة شؤون المراة	المشاركة في عملية تطوير القوانين	

		والأنظمة والتعليمات	
	سلطة المياه	المشاركة في عملية تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات	
	سلطة الطاقة	المشاركة في عملية تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات	
	وزارة الداخلية	المشاركة في عملية تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات	
	وزارة النقل والمواصلات	المشاركة في عملية تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات	
	وزارة الإقتصاد الوطني	المشاركة في عملية تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات	

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	**الترتيبات المطلوبة** (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية)
مؤسسات الحكم المحلي (بلدية ومجالس قروية)	المشاركة في عملية تطوير القوانين والأنظمة	

	والتعليمات	
مؤسسات القطاع الأهلي	المشاركة في عملية تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات	
مؤسسات القطاع الخاص	المشاركة في عملية تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات	
مؤسسات ومنظمات دولية	توفير الدعم المالي والفني	
غيرها (حدد)		

1. المؤسسات الحكومية

السياسة: تعزيز قدرات المؤسسات البيئية			
المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها)	**البرامج** (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	سلطة جودة البيئة	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي، توفير الأجهزة والمعدات اللازمة، انشاء مختبر بيئي مرجعي، انشاء نظام رصد بيئي، عمل دراسات تقييم لواقع البحث العلمي،تطوير البحث العلمي	
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة الصحة	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي، عمل دراسات بحثية، توفير أجهزة ومعدات	
	وزارة الزراعة	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي، اجراء دراسات بحثية	
	وزارة الحكم المحلي	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي	
	وزارة الإقتصاد الوطني	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي	

	سلطة الطاقة	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي، اجراء دراسات بحثية	
	سلطة المياه	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي، اجراء دراسات بحثية،، توفير الأجهزة والمعدات اللازمة	
	وزارة السياحة والآثار	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي	
	وزارة الداخلية	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي	
	وزارة العدل	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي	
	مجلس القضاء الفلسطيني	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي	
	وزارة النقل والمواصلات	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي، توفير الأجهزة والمعدات اللازمة	

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	**الترتيبات المطلوبة** (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية)
مؤسسات الحكم المحلي (بلدية ومجالس قروية)	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي، توفير	

	الأجهزة والمعدات اللازمة	
مؤسسات القطاع الأهلي	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي، تعزيز البحث العلمي	
مؤسسات القطاع الخاص	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي، تمويل وتعزيز البحث العلمي	
مؤسسات ومنظمات دولية	توفير الدعم المالي والفني	
غيرها (حدد)		

1. المؤسسات الحكومية

السياسة: تعزيز دور فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة			
المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها)	**البرامج** (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	سلطة جودة البيئة	تقييم المشاركة الفلسطينية في الإتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية،تطوير التشريعات البيئية بما يتوافق مع الإتفاقيات الدولية، إعداد وتحضير الملفات المتعلقة بالإنضمام بالإتفاقيات الدولية، توثيق الإنتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، المشاركة في المؤتمرات والفعاليات الدولية	
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة الشؤون الخارجية	الدعم والإسناد وتسهيل العمليات المرتبطة بالإنضمام الى الإتفاقيات الدولية	
	وزارة التخطيط والتنمية	الدعم والإسناد وتسهيل العمليات	

	الإدارية	المرتبطة بالإنضمام الى الإتفاقيات الدولية	

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	الدور الرئيسي (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	الترتيبات المطلوبة (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية)
مؤسسات الحكم المحلي (بلدية ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	المؤازرة والإسناد	
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية	توفير الدعم اللوجستي والإسناد	
غيرها (حدد)		

1. المؤسسات الحكومية

السياسة: تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول العربية ودول الإقليم والمنظمات الدولية.			
المؤسسة		**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها وفق الصلاحيات والمهام المنوطة بها)	**البرامج** (عبر أي برنامج/برامج موازنة سيتم التنفيذ؟)
المؤسسة الرئيسية	سلطة جودة البيئة	تقييم الإتفاقيات والمعاهدات البيئية العربية، تقييم المشاريع البيئية الاقليمية والعربية وزيادة حجم الإستفادة منها	
المؤسسات الحكومية الأخرى	وزارة الشؤون الخارجية	الدعم والإسناد	
	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية	الدعم والإسناد والمشاركة في عملية التقييم	

2. المؤسسات غير الحكومية

المؤسسة	**الدور الرئيسي** (ما هي الجزئية التي ستقوم بتنفيذها)	**الترتيبات المطلوبة** (ما هي الترتيبات والإجراءات الحكومية المطلوبة لمساندة وتشجيع المؤسسات غير الحكومية لتنفيذ هذه الجزئية)

مؤسسات الحكم المحلي (بلدية ومجالس قروية)		
مؤسسات القطاع الأهلي	الدعم والإسناد	
مؤسسات القطاع الخاص		
مؤسسات ومنظمات دولية	توفير الدعم اللوجستي والإسناد	
غيرها (حدد)		

ملحق ج: ملخص تكاليف برامج الموازنة المختلفة

ملخص تكاليف الموازنة للبرنامج الاداري (بالدولار)

الوزارة /المؤسسة الحكومية:	سلطة جودة البيئة					
برنامج الموازنة رقم (1)	اسم البرنامج: البرنامج الاداري					
تصنيف النفقات	النفقات الأساسية		التكاليف المقدرة بالدولار			حالة تمويل المشاريع التطويرية **
	2012 (الفعلية)	2013 حسب (الموازنة	2014	2015	2016	
الموازنة الجارية			1,213,700	1,274,385	1,338.100	
الرواتب والأجور			960,000	1,008,000	1,058,400	
النفقات الجارية الأخرى			20,570	21,600	22,680	
المصاريف التشغيلية			114,000	119,700	125,685	
التحويلات			93,430	98,100	103,000	
راس المال الصغير			25,700	26,985	28,330	
تسديد المتاخرات			0	0	0	
المشاريع التطويرية (النفقات التطويرية)						
1. تطوير ارشيف الكتروني لسلطة جودة البيئة			10,000	0	0	1
2. مراجعة توصيات تقارير برنامج الامم المتحدة للبيئة حول البيئة الفلسطينية			غير محدد	غير محدد	غير محدد	1
3. تنمية قدرات موظفي سلطة جودة البيئه			100,000	200,000	200,000	4
4. تعزيز اسطول الرقابة والتفتيش في سلطة جودة البيئة)			50,000	50,000	50,000	4
5. مشروع انشاء مقر لسلطة جودة البيئه (مقر بيئي)			500,000	800,000	700,000	4
6. حشدالجهود والطاقات لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات الدوليه البيئيه			50,000	10,000	100,000	4
7. اصدار الانظمه واللوائح والتعليمات والمؤشرات والاشتراطات البيئيه الخاصه بقانون البيئه			30,000	30,000	40,000	4
8. بناء جسم تنفيذي لانفاذ القانون والتشريعات وتفعيلها (الشرطة البيئية)			300,000	400,000	400,000	4

9. انشاء مركز معلومات بيئي واصدار تقرير دوري عن حالة البيئة			500,000	500,000	500,000	4
10. عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي واعداد خطة لتطويره			30,000	30,000	0	4
المجموع الكلي						

ملخص تكاليف الموازنة لبرنامج ضبط التلوث البيئي (بالدولار)

الوزارة /المؤسسة الحكومية:	سلطة جودة البيئة					
برنامج الموازنة رقم (2)	اسم البرنامج: ضبط التلوث البيئي					
تصنيف النفقات	النفقات الأساسية		التكاليف المقدرة بالدولار			حالة تمويل المشاريع التطويرية **
	2012 (الفعلية)	2013 حسب (الموازنة	2014	2015	2016	
الموازنة الجارية			1,618,285	1,699,200	1,784,16	
الرواتب والأجور			1,280,000	1,344,000	1,411,20	
النفقات الجارية الأخرى			27,430	28,800	30,240	
المصاريف التشغيلية			152,000	159,600	167,580	
التحويلات			124,570	130,800	137,340	
راس المال الصغير			34,285	36,000	37,800	
تسديد المتاخرات			0	0	0	
المشاريع التطويرية (النفقات التطويرية)						
1. مبادرة افق 2020			مشروع اقليمي لا يوجد موازنة محددة لفلسطين			1
a. بناء قدرات في مجال ادارة النفايات الصلبه وادارة المياه العادمه وضبط التلوث الصناعي ودمج البيئة في القطاعات المختلفة						
b. انشاء نظام المعلومات البيئي المشترك (SEIS)						
2. مشروع الحكم وتوالد المعرفه			250,000	150,000	0	
3. تعزيز قدرات سلطة جودة البيئة كمنظم لقطاع البيئة			400,000	500,000	500,000	1
a. تعزيز قدرات سلطة جودة البيئة الرقابية						
b. انشاء نظام رقابة وتفتيش محوسب لاجراءات الشكاوي والرقابه البيئيه						
4. بناء القدرات لاعداد تقارير حول انبعاثات وتسجيل ونقل الملوثات			15,000	0	0	1
5. تعزيز مفاهيم الاستهلاك والانتاج المستدام ضمن برنامج (SWITCH MED)			مشروع اقليمي لا يوجد موازنة محددة لفلسطين			1
6. تنظيم حملات التوعيه البيئيه لشرائح المجتمع المختلفة			80,000	90,000	90,000	4

7.انشاء مركز للتعليم البيئي				600,000	700,000	4
8. تقييم الانبعاثات من المنشات الصناعيه والحد منها				100,000	200,000	4
9. تفعيل انظمه مراقبة جودة الهواء والمياه والتربه				500,000	500,000	4
10. انشاء نظام لتداول ونقل المواد والنفايات الخطرة				60,000	60,000	4
11. انشاء نظام رصد ومراقبة لملوثات الهواء والمياه والتربه				600,000	600,000	4
12. يوم البيئه العالمي				30,000	30,000	4
13. ضبط مصادر الازعاج البيئي والاشعاع المؤين وغير المؤين				100,000	150,000	4
14. معالجة مواقع التلوث الساخنه				2,000,000	2,000,000	4
المجموع الكلي						

ملخص تكاليف الموازنة لبرنامج صون البيئة الطبيعية (بالدولار)

الوزارة /المؤسسة الحكومية:	سلطة جودة البيئة					
برنامج الموازنة رقم (3)	اسم البرنامج: صون البيئة الطبيعية					
تصنيف النفقات	النفقات الأساسية		التكاليف المقدرة بالدولار			حالة تمويل المشاريع التطويرية **
	2012 (الفعلية)	2013 حسب (الموازنة	2014	2015	2016	
الموازنة الجارية			**1,213,700**	**1,274,385**	**1,338,100**	
الرواتب والأجور			**960,000**	**1,008,000**	**1,058,400**	
النفقات الجارية الأخرى			**20,570**	**21,600**	**22,680**	
المصاريف التشغيلية			**114,000**	**119,700**	**125,685**	
التحويلات			**93,430**	**98,100**	**103,000**	
راس المال الصغير			**25,700**	**26,985**	**28,330**	
تسديد المتاخرات			**0**	**0**	**0**	
المشاريع التطويرية (النفقات التطويرية)						
1. مشروع الحكم وتوالد المعرفه			250,000	15,000	0	1
2.دعم التاقلم والتكيف مع التغير المناخي في منطقة جنوب المتوسط (CLIMA SOUTH)			مشروع اقليمي لا يوجد موازنات			1
3. الادارة المتكامله والمستدامه لمصادر المياه (SWIM-sm)			مشروع اقليمي لا يوجد موازنات			1
4. تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية ودمج البيئة والتغير المناخي في الخطط الوطنية			600000	600000	600000	1
5. (المخطط المكاني فيما يتعلق بالبيئة) تخطيط استعمالات الاراضي			غير محدد	غير محدد	غير محدد	1
6. تفعيل ادوات الاعلام البيئي			62,000	80,000	80,000	4
7.عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي			100,000	200,000	200,000	4
8. اعداد خطط لتنظيم المحميات الطبيعيه والمتنزهات الوطنيه			66,000	100,000	0	4
9. وضع برنامج وطني متكامل للتعامل مع التغير المناخي			500,000	1,000,000	1,500,000	4
10.اعداد خطط وطنيه للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات والطواريء			200,000	200,000	200,000	4

البيئية						
11. تحديد المناطق المتاثرة بالتصحر وعمل خطة عمل			300,000	300,000	400,000	4
المجموع الكلي						

ملخص تكاليف الموازنة لبرنامج السياسات والتشريعات البيئية (بالدولار)

الوزارة /المؤسسة الحكومية:	سلطة جودة البيئة					
برنامج الموازنة رقم ( )	اسم البرنامج: السياسات والتشريعات					
تصنيف النفقات	النفقات الأساسية		التكاليف المقدرة بالألف دولار			حالة تمويل المشاريع التطويرية **
	2012 الفعلية) (	2013 (حسب الموازنة)	2014	2015	2016	
الموازنة الجارية	1,777.50	1,950.850				
الرواتب والأجور	1,413.43	1,454.570				
النفقات الجارية الأخرى	24,285	32750				
المصاريف التشغيلية	220,000	339,750				
التحويلات	0	157000				
راس المال الصغير	40,000	57000				
تسديد المتاخرات	0	0				
المشاريع التطويرية (النفقات التطويرية)						
عمل مسح ميداني لتقيم حالة التوع الحيوي	0	148000				4
وضع خطة لحماية التوع الحيوي و المحاغضة على الاصناف المهددة	0	0				4
اعداد خطط لتنظيم المحميات الطبيعية و المتنزهات الوطنية	0	47428				1
وصع خطة لتطوير و تشجيع السياحة البيئية	0	0				4
اعداد خطط وتعليمات لاستخدام المصادر الطبيعية	0	0				4
تنفيذ برامج لرغع الوعي بشان التكيف مع التغير المناخي	0	0				4
وضع برنامج وطني متكامل للتعامل مع التغير المناخي	0	1057142				2
اعداد خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل و الجفاف و الفيضانات	0	158571				4
تحديد المناطق المتاثرة بالتصحر و عمل خطة عمل	100000	285714				1
مراجعة و تقيم الهياكل الموسساتية لقطاع البيئة	0	12857				4
تحديد الادوار و الصلاحيات لموسسات قطاع البيئة	5000	0				4
بناء جسم تنغيذي لانقاذ القانون و التشريعات البيئية و تغعيل السلطة	0	285714				4
بناء قدرات و تمكين الكادلر الوظيفي لجودة البيئة و الموسسات القطاعية	60000	14285				4
انشاء مركز معلومات بيئي و اصدار تقرير دوري عن حالة البيئة	0	0				4
حشد الخهود و الطاقات لتمثيل فلسطين في الاتفقات الدولية البيئية	0	52857				4
توثيف الانتهاكات البيئية للاحتلال و متابعتها في الاطار القانوني	0	280000				4
مراجعة و تحديث قاتون البيئة و القوانين ذات العلاقة	0	142857				4
اصدار الانظمة و اللوائح الخاصة بقانون البيئة	50000	105714				3
اصدار التعليمات و الاشتراطات الغنية و الموشرات و المقايس و المعايير	0	105714				3
انشاء نظام لتدوال و نقل المواد الخطرة	0	0				4
عمل مخطط وطني لتحديد استخدام الاراضي	0	571428				4
تقيم المشاركة الغلسطينية في الاتغاقيات البيئية الدولية	0	28571				4
اجراء تقيم للمشاريع البيئية الاقليمية و العربية للاستفادة منها	0	28571				4
اعداد خطط و استراتيجيات بيئية	0	57142				4
المجموع الكلي						

ملخص تكاليف الموازنة لبرنامج حماية البيئة (بالدولار)

الوزارة /المؤسسة الحكومية:	سلطة جودة البيئة					
برنامج الموازنة رقم ( )	اسم البرنامج: حماية البيئة					
تصنيف النفقات	النفقات الأساسية		التكاليف المقدرة بالألف دولار			حالة تمويل المشاريع التطويرية **
	2012 (الفعلية)	2013 حسب الموازنة) (	2014	2015	2016	
الموازنة الجارية	1,686,490	1,950,850				
الرواتب والأجور	1,413,428	1,454,570				
النفقات الجارية الأخرى	24285	496000				
المصاريف التشغيلية	323000	339570				
التحويلات	0	157000				
راس المال الصغير	45900	57000				
تسديد المتاخرات	0	0				
المشاريع التطويرية (النفقات التطويرية)						
اعداد استراتجية للتوعية و التعليم البيئي	17000	0				
انشاء النوادي البيئية	0	111000				4
تنظيم حملات التوعية البيئية لشرائح المجيمع المخيلغة	0	74000				4
انشاء مركز وطني يخدم اغراض التدريب و التعليم البيئي	0	571000				4
ضبط مصادر الاشعاع الموين و غير الموين	0	10500				4
معالجة مواقع التلوث الساخنة	0	1700000				3
تفعيل ادوات الاعلام البيئي	0	63000				4
اغلاق و -او اعادة تاهيل مواقع المكبات العشوائية	0	85000				4
شراء و توريد معدات خاصة بالرقابة و التفتيش	100000	53000				
تحضير و اعداد دلائل ارشادية للرقابة و التفتيش و الموافقات البيئية	50000	21000				
انشاء نضام رقابي و تفتيش محوسب للاجراءات التشغيلية للشكاوي و الرقابة	0	10500				4
تدريب ميداني لفريق الرقابة و التفتيش و اعداد التقارير	30000	32000				
أخرى						
المجموع الكلي						